شعر عجيب شب يمالي ومأذو وكبريت ابيض
هو بر نلك بوردر هم آلوب غايت عشق دوكوب
شو آبدن اولمش سركه برله سحق ايدوب تمام قوشبلدق
دخى كوكده قورشك يازولو كاغده سورنسك :
يازوسن كيك ره تجربه اولنه :

في بعض الاسماء المنصرفة لبعض الانبياء عليهم السلام من تحفة
نامهاى پيمبران آنيس هست نا منصرف نكارنش كس
صالح وهود ولوط وباشعيب آنكه نوح ومحمد آمد لبس
قافية محمد
سين زوجي

صاحب ومالك
[illegible]

كل ما ترفع الفاعل سبعة الماضي والمضارع والامر والنهي والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصفة المشبهة
نحو ضرب زيد نحو يضرب زيد نحو اضرب زيد نحو لا تضرب زيد نحو عجبت من ضرب زيد نحو ضارب نحو مضروب نحو زيد حسن وجهه
نحو ذي الفقار النور

علامة النصب خمسة الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون
نحو رايت زيدا ورايت اباك نحو رايت مسلمات نحو رايت مسلمين نحو لن ينصرا ولن ينصروا ولن ينصر

وعلامة الرفع اربعة الضمة والالف والواو والنون
نحو جاءني زيد نحو جاءني كلاهما نحو جاءني مسلمون نحو ينصران وينصرون وينصرين

وعلامة الجر ثلثة الفتحة والكسرة والياء
نحو مررت باحمد نحو مررت برجل نحو مررت بكليهما

وعلامة الجزم اثنان الحذف والسكون
نحو لم يرم نحو لم ينصر

التركيب سبعة تركيب اسنادي تركيب اضافي تركيب تعدادي تركيب تضميني
نحو زيد قايم نحو غلام زيد نحو خمسة عشر نحو احد عشر
تركيب صوتي تركيب مزجي
نحو سيبويه نحو بعلبك

المفعول خمسة المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
نحو ضربت ضربا نحو ضربت زيدا نحو ضربت يوم الجمعة نحو ضربت ابتغاء رضائه نحو جاء زيد وعمرا

كتاب ابن فهمي سعيد

كتاب سيد علي زاده

الرجال اربعة ٤

الرجل مأخوذ من الترجل والترجل ارتفاع الشمس
يسمى الرجل رجلا لانه ارتفع حالة الصبي
الى حال البلوغ صحاح

١ آنكس كه بداند وبداند كه بداند بپيوسته تواضع كند وكبر بماند
٢ وآنكس كه نداند وبداند كه نداند خويشتن از تنكى جهالت برهاند
٣ وآنكس كه نداند ونداند كه نداند تو مرده شمار او كه كستن زند نخواند
٤ وآنكس كه نداند ونداند كه بداند در جهل مركب الدهر بماند

١ رجل يدرى انه يدرى فذالك عالم فاتبعه ٢ ورجل يدرى ولا يدرى انه يدرى فذالك نائم فأيقظه ٣ ورجل لا يدرى ويدرى انه لا يدرى فذالك مسترشد فعلمه ٤ ورجل لا يدرى ولا يدرى انه لا يدرى فذالك جاهل فارفضه

الطنين صوت الاذن والطنين صحاح

واذا طنت اذنه فليذكر النبى م وليصل عليه
وليقل ذكر الله بخير من ذكرنى

وتفتح ان فى تسعة مواضع ... منصوبا اليه ... عندى انه عالم ... وتفعولا ... ان زيدا قائم اذا وقعت فاعلا ... وعلمت علمت ان ... ولولا ... لولا انك منطلق ... وبعد لو ... لو انك قائم

التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وهو الذى يدل تمكن مدخولها فى الاسمية كزيد وتنوين التنكير وهو الذى يفرق بين المعرفة والنكرة كصه وتنوين المقابلة وهى التى تقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات وتنوين العوض وهو الذى يعوض عن المضاف اليه كيومئذ فان اصله يوم اذ كان كذا فاسقطت الجملة وعوض عنها التنوين والتنوين الترنم وهو الذى يجعل مكان حرف المد فى القوافى كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن والمعنى يا عاذلتى فقولى ان اصبت لقد اصابن والمعنى يا عاذلتى اقلى ولومى وعتابى وصوبى فيما اجمل ج
مرشح المزوج

التنوين على خمسة اقسام

التنوين التمكن	والتنوين التنكير	والتنوين العوض	والتنوين المقابلة	والتنوين الترنم
كزيد	كصه	كيومئذ	كمسلمات	

١٣

... ما ... ما ... ما ... ما ... ما

وتكسر ان فى عشرة مواضع بعد القول وبعد القسم وبعد النداء وما فيه لام الخبر وبعد الا ... قال انى عبد الله ... والعصر ان الانسان لفى خسر ... يا لوط انا رسل ربك ... والله يعلم انك لرسوله ... فى ذلك لعبرة ... انه لقرآن كريم

وبعد الدعاء وبعد ثم وبعد كلا وبعد النهى وبعد الابتداء
ربنا انك جامع الناس ... ثم ان علينا بيانه ... كلا ان ... لا تحزن ان الله معنا ... ان الذين آمنوا

رأيت جعفرا فى جعفر تأكل جعفرا على جعفر صبيه ... على الفرس ... خبث

ورأيت جلجلا فى جلجل تأكل جلجلا على جلجل
اسم رجل ... على البعير ... عسل ... جبل

ورجل يدرى ولا يدرى انه يدرى فذلك نائم فايقظه
ورجل يدرى انه يدرى فذلك عالم فاتبعه ورجل يدرى ولا يدرى انه يدرى فذلك مسترشد فعلمه
ورجل لا يدرى ولا يدرى انه لا يدرى فذلك جاهل فارفضه
الرجال اربعة
... من احياء العلوم الدين للامام الغزالى رحمه الله

من نعم الله تعالى على عبده الفقير محمد بن الحاج ... الواردى عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصوره بحقيقته كل من يجد في الكتابة باي طريق كان
من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه حاذ بالحاء المهملة على معنى
انه لا يبلغ كنهه من اي يجده فلبس شئ لخلوه عن هذه الفايدة اعني الاشارة الى عدم الوصول
باي طريق كان على ان فيه ايهام جواز التحديد البلوغ الى الكنه وهو باطل ولا تحصى اي لا ينضبط عدد
نعمه عاد في الكشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عددها فالاحصاء ههنا استعمل
في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله تع اسرى بعبده ليلا وحار اي صار متحيرا في
بحار عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام ونار اي صار منيرا بانواره اشباح جمع شبح
العالمين بفتح اللام والصلوة على من لم يره اي لم يبصر فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو
بفتحتين ما بقي من رسم الشئ للكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسير في مختار الصحاح الطموس
الدروس من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو متعد ولازم ولا رسما عطف
على اثرا ولا زايدة موكدة للنفي اي ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه في مختار
الصحاح عفى المنزل اندرس والمحو وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى فهو ا
القرينة موكدة لما عطف عليه حسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء
او بالهداية للناس فان هدى يجيء لازما ومتعديا والنور اي بالنور الذي كان يتلالا
في جبهته او بنور الاسلام الذي طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بيمن مقدمه
بالفتح والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي تنشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب
مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح
بالجر صفة سببية لمحمد اي صفة جرت على غير من هي له والصلوة على آله الكرام جمع كريم واصحابه
العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على
ان الديباجة هذه متاخرة على كتبه كما هو الاكثر او رق ... لاعراب ديباجة كتاب حسب
كتاب المصباح في مختار الصحاح الديباجتان الخدان فكان ما ذكر في اوايل الكتب حسنا
ووجها فلذلك يسمى بالديباجة ماخوذة من غرايب فوايد المفتاح وابتداء اتا او لا
نصب على الظرفية اي قبل اعراب الديباجة باية من كتاب الله تع تبركا وتيمنا وعرفوا

المنشرح صفة النور الذي سبب الانشراح وهو صفة محمد عليه السلام شرح

المراد من القلوب موضع الاعتقاد منه

الكرام جمع كريم وهو من يوصل النفع بلا عوض

الاية

الاية بانها طايفة من القران يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وبيت
بالجر اي ابتداء بيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنا اي حذاقة في باب الاعراب والاعتياد عليه
يقال تمدن تمرن على الشئ من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا في مختار الصحاح معتصما
حال من باب فاعل ابتدا من الله بحبل الرشاد اي متمسكا بحبل الرشاد كاينا من الله وقدم الحال
اعني من الله على ذي الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم يجوز في الاصح للتسجيع في الافعال اعتصم
به تمسك وما وقع في بعض النسخ حبل الرشاد وبدون الباء لا يساعده كتب اللغة التي رايناها
فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما
بان شغلي الى غير هذا مبذول والعذر اي الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الاية
فقوله تع قال رب اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع
الى موسى م رب منادى حذف حرف النداء وحذف ياء المتكلم ايضا احترازا بالجيم والزاء
المعجمة اي اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وفتحه
كما جاز في غير النداء وجاز حذفه ... احترازا بالكسرة وهذا الحذف في غير النداء
قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء وانما هو لتو
جيه المخاطب فيطلب الفراغ ... منه بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله
الفا ايضا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد هذا الابدال يوجد في غير النداء نحو قولهم يا ربا تجاوز عني و
عليه قوله م اتقي بلا لا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف ياءه وقلبت ياء المتكلم الفا واما
روي مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس كو لكل فرعون موسى فليس مما نحن
بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا في المضاف الى ياء المتكلم انما
يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدا
بقلبها الفا هذا ما قالوا فعليك به فانه ينفعك في مواضع شتى ومحل رب بدون الياء
المحذوفة منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني رب ويا رب مع ما فيهما اي اخرها
وغايتها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها يعني ان قوله يا رب مع قوله اني لا املك الا نفسي واخي في
محل النصب لكونه مقول ~~كذا قيل لكن فيه الجملة محكية مستقلة ليس الا ولهذا قالوا وجب~~
كسر ان بعد القول يعني الحكاية نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الا
عراب لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة

فيها معا موقع المفرد بهذا مشهور لا ستره بالضم ما يستر به اى لا شك فيه وبهذه الجملة اى جملة
يا رب مع سافتهما ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اى مقول القول
الذى قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة ليس الا ولهذا قالوا اوجب كسر ان بعد القول
بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكذا اذا وقعت صلة لا تكون الا جملة قوله اللهم
لفظ يقال متصلة بالاستثناء فى الاكثر لنفى الا شم ای شرد الخطاء الحاصل بنفى الكل اى اثباته
والواقع خلافه نحو ما جاء فى القوم او جاء فى اللهم الا زيد فمعناه لا تواخذنى يا رب فان كلامى
الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او تاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم
انى ادعو الله مع يشهد على كلامى انه حق واستشهاد صدق وقد يقال قد جرت العادة
باستعمال بهذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعيف فكانه يستعان فى اثباته بالله تع واصله يا الله ام
اى اقصد لنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الام عوضا عنه اتصالا
فصار اللهم الان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر ونحو بهذا اول قولهم قولناص يا مصدر
وغير ذلك لكن فى لا يكون الجملة واقعة فى مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر الكلام
فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان بهذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون
الا مفرد يعنى انا لا نم انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول
حكاية عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه فى موقع المفعول فهو فى موقع المفرد فبهذا الاعتبار حكم
بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل فى محل النصب لكونه مقول
القول يأبى عن بهذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول فى محل النصب
ولهذا عدوها احد الجمل السبع التى لها محل من الاعراب حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها من
الاعراب والى ما لها محل منه ويشعر بذلك قولهم ان مقول القول يكون جملة محكية
ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر
بمعنى الحكاية مثل اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد فى جوابه قلت قولا حقا فان معناه
الله اكبر وبهذا الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على بهذا المجموع ولهذا اجاز ان يكون مفردا
النحى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرآن على الاسم
الذى هو من اقسام الكلمة والكلمة لا يكون الا لفظا مفردا لا جملة فى تنقيح الكلام ويحصل
المرام بفتح الميم المطلب من رام الشئ طلبه كذا فى شرح جمال الدين للكافية وكذا اى لكون

القول

القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل
منظورا فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء و
اسم هو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حرف النداء فى قوله منقوض
بالمنادى نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء وخبره قوله مريف اى جواب النحاة بان النداء
فى تقدير الفعل كما مر حيث قال لان معناه اريد او ادعو رب فيكون مركبا من فعل واسم
مزيف مبطل بانه لو كان فى تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذى
قدر به النداء مثل اريد او اعنى او ادعو كذلك اى محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصره منصوب
على انه مفعول له لهم ان الملازمة فى قوله لو كان فى تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب
ممنوعة وانما يصدق تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا وهو ممنوع
لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من الفعل المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود
جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه اى لفظ بعت
وكذا نظايره مشتركة بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اى مرة
وللاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اى تارة اخرى فى مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد
تارة اى مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كغنب وربما قالوا افعل تارا بحذف الهاء انتهى
واما انتصابها فهو اما على الظرفية وعلى المصدرية على ما قيل مرة قولك ضربته مرة وكذا
لفظ ادعو يستعمل تارة لانشاء النداء اى لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن
الدعوة الثانية واعلم انه لما ذكر الاخبار والانشاء ناسب لنا فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى
الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم
فان وضعه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار
يكون لاظهار مدلوله وهو اى مدلول بعت صدور البيع منك فى الزمان الماضى او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب ~~بهمزة الوصل بكسر اللام ساكن الطرف لان الطرف لا يتصرف فيه~~ فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب من
المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالى يكون لاثبات صدور البيع منك
الان قالوا بهذا اللفظ مبنى على الفتح بناء لازما اما لانه اسم الاشارة لان قولك الان
معناه بهذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما لانه الظرف لزمه فى اصل الوضع

وتبديد واحدة فانهما لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف
وساير الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف
فيه تنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب وبهذا المذكور
من قولنا اما الاظهار مدلوله او الاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ماكان
يريد ان قولهم الاخبار الاثبات ماكان او نفيه وان خرج عنه ظاهرا الاخبارات الاستقبا
لية والحالية لكن يشملها بهذا التحقيق لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك
لان معنى قولهم الاخبار اثبات ماكان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر
من النسب في احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او نقول انه
ليس من قبيل التعريفات المساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم
كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اي نفي
ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن
اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانهما انما يحصلان
بلفظ الامر والنهي وبهذا اللفظ موجد له فهذا اي قولنا اما الاظهار مدلوله او الاثبات
مدلوله معنى قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون لنسبة
الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك النسبة لذلك الخارج او لا يطابقه فخبر والا اي
وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا يطابقه والا ههنا ليست حرف استثناء
بل مركبة من ان ولا فانشاء بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وضع وقوع نسبة بين
الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون
هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك
النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى
مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الا
خبار عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته
لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له لم يقصد مطابقته له بل البيع
يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فالبحث طويل الذيل اي اكثر

الالطاف

الالطاف والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره
للمشاكلة بقوله ما نحن فيه في قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة انه
اي ان الحرف من الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا
املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر اي منوي فيه وهو انا الا حرف
الاستثناء ههنا وانما قال ههنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون
صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا للاضافة النفس اليه ونفس المضاف
الى ياء المتكلم منصوب بتقدير ابدا املك هذا على راي الشيخ ابن الحاجب واما على
مذهب بعضهم فمنصوب محلا واللام اشارة الى المذهبين قال في التحقيق ومحل رب منصوب
والاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من
النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح
ليكن عمله بحسب ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حيث في الحانت مجرورة بحرف
الجر فالسين فيهما مفتوحة سواء فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول
فالعامل ههنا وهو لا املك تقتضي النصب فيكون منصوبا بانه مفعول به وانما سمي
الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهولا فرغ بالتشديد له اي هيئ للمستثنى
العامل الذي قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل
على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل بحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب
المستثنى منه لما بعد الا اي المستثنى ويسمى اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل
والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاءني الا زيد حكمنا بانه فاعل جاء وهو في الحقيقة
بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت هند ومما ينبغي ان
يعلم ان الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا في المفعول معه يقول ما درست
الا زيدا ان تظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا له وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا
تمشي الا وزيدا او محل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه
هذه العبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيه مسامحة لا تخفى اذ الجملة ليس بعاملة
رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اي قوله قل لا محل له من الاعراب
لان الكاين في محل النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا جزء على ما جرى عليه

وجوه الاول ان يكون مرفوعا بتقدير او الواو فيه للعطف وفيه اي في الوجه الاول وجوه
ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ور
عيا اي آخي ايضا اي رجع رجوعا واما ان يكون مبتدا وخبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه
او خبر مبتدا محذوف اي ومثل اخي وانما حذف المبتدا والخبر بقرينة سوق الكلام او
عطف على محل اسم ان فان قيل كيف يعطف على اسم ان مفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا
قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره
بعض النحاة ان من المعطوف يعطف على محل اسم ان وحدها لا على مجموع ان مع اسمها كما قال
البعض او عطف على فاعل لا املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز العطف على
الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان ضمير المرفوع المتصل صار كالجزء
مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ولكنه مستقبلا واما
معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل او يفصل بفاصل قبل العاطف او بعده فحينئذ
يجوز العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد واحده كان كما لو اكد بعض حروف
الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف للشرح
المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام وطول الكلام قد
يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امرأة بحذف التاء نبت من
حفرت والى فقطوا عورة بالنصب بحذف نون الجمع من الى فقطوا فاغناوه عما ليس
الواجب اولى او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا نفسه او بضم ان ويقدر له
الخبر يرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا الا ان يقال المضمر ان المخففة الملغات
عن العمل على ما هو الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخي لا يملك
الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة اني لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف
فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا على جملة اني
لا املك على ما اشار اليه هذا بلوح لطيف ومن قوله على جملة اني لا املك لكن الظاهر عدم

التوهم

التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث ويعرض له في الموضعين اي في هذا الوجه والرابع ووجوه
النصب التي سياتي ان مذهب الشارح الى ملطفي من انه من قبيل عطف المفرد على المفرد
والثاني ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوع مبتدا
او خبر مبتدا محذوف وفرق هذا الوجه الاول بان لا يكون اخ هاهنا معطوفا على
شيء وفيه اي في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وبهذا ان يكون
فاعلا الفعل محذوف ولو قال بدل قوله الثاني او الواو للحال عطفا على قوله والواو
للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن
ترتيبا واضبط افاما كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وبهذا على وجوه ايضا لانه
اما ان يكون عطف على تعيين المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف على اسم
ان اي على محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليها او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى
مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه النصب او قدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى
او بضم ان المشددة ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة
اني لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم يقتضيه اي وحق اخي هذا التصوير
للمعنى لان فيه مضافا مقدرا والواو للعطف وبهذا على وجوه ايضا لانه اما العطف اخي على
الضمير المجرور على الياء المحذوف من ربي اجتزاء بالكسرة اي ورب اخي او العطف على
على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل وفيه اي في هذا القول وهو كون الواو للعطف على
الضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعف يعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور
لا يكون الا باعادة الجارة سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الآية المذكورة وذلك
لان المجرور متصل بجاره اشد اتصالا فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض
حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد وتاكيده بالمرفوع المتصل خلاف القياس والعطف
تعين المحذوف على نفس المذكور حملا على حذف المضاف اي وتعين اخي والقائه بالجر
عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واسأل القرية بالنصب اي
اهل القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله اي الشاعر وهو ابو داود وكل امرء

المنفصل

تحجيج ام انار توقد باللیل نارا ای کل نار الهمزة فی اکل ام ای للاستفهام الانکاری
وکل نصب علی انه مفعول اول لتحجیج والیاء فاعله عند الجمهور و توقد بضم الدال اصله
تتوقد فحذف احدی التائین وانما قال علی وجه لان فیه وجه آخر وهو انها مجرورة معطوفة
علی امراء الاول فجملة الوجوه المذکورة فی اح عشر هکذا فی النسخ التی رایناها
والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذکورة ههنا لیس الا سبعة عشر کذا اعراب
هذه الایة فی کتب النغایر بعضه تصریحا وبعضه تلویحا ای اشارة والله اعلم مع
کل عالم بحقیقة ای بحقیقة الاعراب المذکور ولما فرغ من اعراب الآیة الکریمة شرع فی اعراب
البیت فقال واما البیت فلکو لا فی الطیب طالب من طلب المجد فلیکن کعلی
یهب الالف وهو یتسم اعرابه من ام موصول حی للعاقل غالبا علی عکس ما مرفوع
المحل للابتداء فی مباحث الصلوة المجد مفعول لطلب واعلم ان الاسماء ههنا
ما هو عار عن معنی الشرط کزید فلم یدخل الفاء فی خبره عند سیبویه ویدخل عند الاخفش
الاخفش لکن بالحمل علی الزیادة فلا خلاف بینهما فی الحقیقة ومنها ما اشتمل علیه متضمنه
معنی الشرط او مشابهته للشرط فالواقع خبرا عن الاول یجب دخول الفاء علیه بخلاف
الثانی وتلک المشابهة بان یکون ذلک المبتدأ موصولا او نکرة موصوفة لابهامهما
ککلمات الشرط والصلة او الصفة فعلی کشرط الکلمات الشرطیة او ظرف فالتعلقة
بالفعل علی الاصح فصار الخبر کالجزاء الذی یدخله الفاء وهذا دلیل علی انه ادنی من
کلمات الشرط وجواز ترک الفاء فی الخبر وکذا الموصوف بالموصول المذکور وغیر
تلک المشابهة لا یکون مشتملا علی معنی الشرط اذا لم یوجد مانع عنه وهو لیت
ولعل بل جمیع نواسخ الابتداء غیر ان وان ولکن علی رای صاحب اللباب فی شرح اللباب
اذا تقرر هذا فنقول قوله فلیکن خبر المبتدأ الذی هو من الفاء وانما کان بالفاء لان المبتدأ
اسم موصول وصلته فعل وکلما کان المبتدأ کذلک جاز دخول الفاء فی خبره کما سبق بعد ههنا
وعد بل او فلا وانما قال وکان فی فلیکن بناء علی ان المضارع ماخوذ من الماضی والمشتق
منضم بما اشتق منه فان قلت المناسب ان یقول ویکن اما تامة او ناقصة فلم لم یقل کذلک
قلت بناء علی ان التقسیم الی التامة والناقصة قد اشتهر فیما بین المعربین بالنسبة الی کان

دون

دون غیره فان قیل لم قال تامة بالتامیث ان کان مذکر قلنا نظرا الی التاویل بلفظة کان
وان قیل بلفظ کان قیل ما فایدة تاویله بلفظة بالتاء قلنا زیدت الفاء فی امثاله لیفید
وحدة اللفظ ان کانت لفظة کان ناقصة کعلی خبره ای فلیکن الطالب للمجد ومماثلا
لعلی وان کانت تامة فکعلی جاز من الاسم کان ولو قال حال من فاعل یکن لکان اوضح
او صفة لمصدر محذوف ای کونا ککون علی انما قدر المضاف لیستقیم المعنی یهب
فعل مضارع فاعله مستتر فیه عاید الی علی غیر منظر لان رجوعه الی الاسم تبعا علی تقدیر کون
الجملة خبر کان بعد الخبر جاز وکذا ان یکون عایدا الی علی او الی الطالب الالف منصوب علی
انه مفعوله ومحل الجملة التعقیبیة اما النصب علی انه خبر کان بعد الخبر علی تقدیر الناقصة
او علی الحال من علی او الرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف ای هو ای علی کرم
الله وجهه یهب الالف ولو قال علی یهب لکان اولی لئلا یلزم رجوع ضمیر اعنی هو او صلة
حذف موصولها ای کعلی الذی یهب الالف والصلة مع الموصول فی محل الجر لکونها
صفة علی او جملة مستانفة وعلی هذین الوجهین الاخیرین لا محل لتلک الجملة من
الاعراب لان الجملة التی وقعت صلة او مستانفة من الجملة السبع التی لا
محل لها من الاعراب ومعنی الاستیناف ان یقع جوابا عن سؤال مقدر واشار الیه
بقوله یعنی لما قال فلیکن کعلی قال قائل ما شانه ام ما حاله فاجاب بقوله یهب
الالف وهو یتسم الواو فی وهو للحال وهو مرفوع المحل علی الابتداء ویتسم خبره
وربما من ارجاع الضمیر الی التضمن کما لا یخفی والجملة الاسمیة اعنی المبتدأ
وخبره فی محل النصب للحالیة وبهذا القدر کاف من الاقوال والله اعلم بحقایق
الاحوال وقد حال ای قرب وقت الشروع الی اعراب هکذا وجدنا النسخ
لکن المشهور تقدیره الشروع ینبغی دون اعطاء دیباجة الکتاب ای المصباح
بعون الله العزیز الوهاب لکن لا بد البد الفراق ومنه قولهم لا بد من کذا کانه
قیل لا فراغ منه لغة او لا من بیان امور اربعة ثانیة فی حیث یحتاج الیها النحو یف
والاعراب طالب النحو قوله علی قرانه متعلق بالحیث والغرض علی و شرح الدرایة
مصدره قرم فی النحو واجبة لانهما یتوقف علیها الواجب وکل ما یتوقف علیها ایضا

قرار الام الاول من تلک الامور الاربعة فی اثبات وجوب قراءة بیان ذلک الاثبات
انه صح

فهو واجب فقراته واجب اما بيان الصغرى اي مقدمة الاولى وهي قوله انما يتوقف
عليه الواجب فلان توحيد الواجب لله تعالى واجب بلا شبهة وهو اي توحيده
الكامل النافع في الاخرة والاولى موقوف على تصديق النبي عم الموقوف بالمعجز
صفة التصديق على معرفة اعجاز نظم القران الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان
الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك
الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسائط الثلث واما بيان
الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف على الواجب فهو واجب فمعلوم
في الاصوليين اي اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين
ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو عن عبد الله المبارك انه قال صاحب ابي خلف
الى ستين الف درهم فانفقت منه صفقة ثلاثين الف درهم في تعلم الفقه وثلاثين
الف درهم في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقه في تعلم الفقه انفقه في تعلم
النحو والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله نع وجدوا
~~حرف واحد من كتاب الله نع وجدو~~ في الانجيل مكتوب باني انا الله ولدت عيسى
عم من عذراء بتول اي منقطعة عن الازواج بتشديد اللام فخففوا بتخفيفها فكفروا
والثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه اي في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة
في شروعه تحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف
احكامها وثبات موضوعها منها يعرف بها اي بتلك القوانين احوال تراكيب
العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه
اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه
الذاتية وهو هنا التركيب العربية اي الكلمة الواقعة في التركيب العربية فالاعراب
والبناء والانصراف وعدمه وغير ذالك احوال لتلك الكلمة لا لنفس التركيب
يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب ومبني واعراضها الذاتية احوالها
العارضية لها من حيث هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث
هي هي او بواسطة امر مساوية لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث

عمما

في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشاءه الذات او لجزء المساوي
له او للخارج المساوي له في الصدق او في الوجود فالاول كالتكلم للانسان فان لكل من
جزئيه داخلا فيه خلافا فيه والثاني كادراك الامور الغريبة بجزئيه الناطق والثالث
كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق
والمساوي له في الوجود وهذا فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله اي مسائل النحو حمل
هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلمات فيها الواقعة فيها كقولك هذا الاسم
معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه
منصرف او غير منصرف ونحوهما ويرد عليه ان مسائل العلم هي القضايا التي يطلب
في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والحمل الذي ذكره هو معنى
البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث حمل الخ ثم حذفه الناسخ
يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث في الاعراض الذاتية معنا لها
فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها الذاتية اه ينبغي ان يقول والبحث
حمل هذه الاحوال على التركيب والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل على صورة
الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية فبان يأول بمثل
هذا لازم لذلك في المتصلة او معاند له في المنفصلة واما السالبة فبان يعتبر فيها
سلب المحمول فيكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربعة
في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال اي في تركيب العربية حتى
يكون ذريعة اي وسيلة الى علوم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقائق القران
ويكون هي وسيلة الى التصديق النبي عم افضل الصلوة واكمل الرضوان في المختار
الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي عم وسيلة
الى توحيد الواجب الذي هو رازق الانسان والجان والانس بكسر البشر الواحد انسي
بالكسر وسكون النون وانسي بفتحتين الجمع كما ان آدم عم ابو البشر وانا نسي والجان
ابو الجن كذا في المختار مختصر الصحاح والمراد الجن مطلق وانما الجان لمشاكلة الرضوان
كما مر في الامر الاول ولا علينا ان نبين شرف المعلوم منه كالعلم الالهي واما حسب

براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما الفوائد الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما الحال
كمال تحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع للاكثر لما فان كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
الدالين على ذاته تعالى وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غير لا انما يعلمان حق
علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع
من تلك الامور الاربعة في بيان واضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدئلي بضم الدال وكسر
الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه نسب ابو الاسود ولكن
اذا نسب بفتح الثانية فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قارئا يقرء ان الله بريء من
المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته
واخبره بذلك المسموع فقال امير المؤمنين هذا الغلط لمخالطة العجم والعرب وكثرة
بالجر المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم بالكسر فينا اي وكثرة المولدين فيما
بيننا وقال علي لعلمائه اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر واشعر
عن المسمى اي عن الذات التي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة
المسمى اي عن الاحوال التي نسب اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب
زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي
معنى غير مستقل في نفسه اي لا يتحصل ولا ينعقد بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا
زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا يتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد
فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذا وغيره من الاسماء
اللازمة الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر
المتعلق لتحصيل الغاية اي الغرض من وضعه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه
مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما التفسير في غيره في ما دل على معنى في غيره متعلق بالمحذوف
في محل الجر على انه صفة معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم
اسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كما يقال الدار في نفسها في نفسها لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقربها من المسجد وغير
ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص

بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا تحريكه الى العضوين الى الشفتين وما سواه
فرع عليه اي ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه
والتقريب فان المرفوعات الخمسة اعني المبتدا مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه او جزءا ثانيا
من الجملة كالفاعل وشبهها المشبهة بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد
يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطى له طلبا للتعادل
وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والتمييز و
والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات
بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث
التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان بالمفعول لان اخبار
هما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف
اليه مجرور اي الجر اصل للمضاف اليه اي بالحرف لفظا او تقديرا وبالاضافة المعنوية لان بين ا
الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فا
ختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك وذهابا تمكك
التوافق وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزائد في المبتدا نحو بحسبك درهم او في الفاعل
نحو كفى بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاكة
وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في اللفظ منصوبا
او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحقة بالمجرور الاصلي وقال علي بعد هذا المقال لابي
الاسود اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به اي
حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه وقال فيه اي
اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا المذكور واحذو حذوه وتمسك عليه فلهذا اي فلقول
علي رضي الله عنه هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه الشريفة وقيل سموه النحو لان
النحو هو الطريق والقصد وهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد باي طريق المقاصد
من الالفاظ وتيسر قصدها بذلك العلم ونقل في بعض الكتب هذه القصة هكذا
روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما انه قال دخلت

على امير المؤمنين علي قرائته خط فانك اعلمت فيها تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت
في البلد كم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد
ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف ولا
سم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس
باسم ولا فعل وقال لي هذا وتتبعه فيه ما وقع قال اي ابو الاسود فجعلت اشياء
وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها
منها فقال بلى هي منها فزدتها وحكي ان امرأة دخلت على معاوية في زمان عثمان
رضي الله عنه فقالت ان ابي مات وترك لي مالا بفتح ان فاستقبح معاوية ذلك فبلغ
الى علي فاوصى لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان وباب الاضافة
ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر رسوله فصنف باب العطف
والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظة الاستفهام فقال
لها نجومها فقالت انما التعجب من حسنها فقال لها قولي ما احسن السماء وا
فتح فاك فصنف باب التعجب والاستفهام واخذ منه النحو بناؤه اخذ منه ابو اسحاق
الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد بن عيسى الثقفي و
اخذ من الخليل بن سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي واخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار
اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ من الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري
كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب
بالمبرد ومن المبرد ابو اسحاق بالزجاج وابي بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي
النحوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن الحسن
ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قبل غايات بعض من بعبارته انتهى وهذا المنقول
عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه هذا ابتداء خبره قوله اصل علم النحو ثم استنبطها
عنه علماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما فصلت انتهم الوثقى كتابا كثيرة
معقول استنبطوا واستخرجوا عنه الجانا طويلة تسهيلا لتعليم العلم وتيسير المس بعد بهم
وبعد بيان بهذا المرصود اي المرتقب لا بد من الشروح والمقصود قال المصنف
رح اما بعد اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم
انه اسم

انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين ووجدته ما
في شرح الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم في حرف انهما اختلفوا في انها موضوعة
للشرط او قائم مقام موضوع له فذهب ابن الحاجب الاول وصاحب الكشاف
الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك اي لكونها كلمة
متضمنة بمعنى الشرط لزوم دخول الفاء الجزائية في جوابها اللزوم اكثر بالاكثاري
ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه
اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء كقوله تعالى اما القتال لا
قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني الثبوت لزوم الفاء
فنقول المدعي ان الفاء لازمة بجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمنة بمعنى
فالفاء لازمة بجوابه ينتج من الاول الشكل للاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال
بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى اذا
هبن ها عطاء اليقين في الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس
الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعي انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة
له لما كانت الفاء لازمة بجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس
في الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم يفسد معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن
التالي منتف وهذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى
استدلال بالاثر على المؤثر فلذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى
في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين متضمنان معنى الشرط
بلا لزوم الفاء واليه اشار الشارح في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة بمعنى الشرط
لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن بمعنى الشرط
ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع الحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه وفاقول
جزاء له والمجموع جملة اسمية معتمد وهي مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرط
وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه مبتدأ لا خبر له معناه مهما يقع
او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا القطع بوقوعه لانه ما يغيب الدنيا لا بد من وقوع شيء
فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء وما اي طلب للاختصار والمفهوم منها

بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما او ما تقلوب
من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد
الله فان قلت كيف يصح ان يقال اصله اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع
مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقا
ل فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم
ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل فيما بعده فيأول بجعله خبر مبتدأ محذوف اي فانا اقول
ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارع بل جملة اسمية فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان
المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا
انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف الاربعة اي السين
وسوف ولن وما يجوز الفاء وتركه اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان
قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم
افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتأثير الاداة
فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف
في الارتباط بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني
مقول القول وهو فان الولد الاعز الظاهر ان يقال فهو ان الولد الاعز بدون الفاء
وانما اخرت بكراهتهم ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان
شئت تحقيق عبارته فاستمع لما نتلو عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول
والقائم مقام الفاعل مصدره اي لكراهتهم ان يقع الموالاة على ما الزجاج عن سيبويه من انه
جاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد القعود
ولا يجوز ان يكون القائم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو
اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا وهو محال كذا قالوا ولكن يرد عليهم انه لو لزم
الظرفية لما جاء رفعه وقد وقع بين ايديكم وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر
لك من هذا وجه اخر وهو كون بين فاعل يوالي وقيل ان بين زائدة وقوله لفظا منصوب
على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ الاموات في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط
والجزاء ينافي قوله فيما معنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط

وهكذا

وهكذا اما يقال حرف نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين
المذكورين وهذا اما ذكر هو ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين
لان وضعها للاتباع شيء بشيء ثم حذف فاقول لدلالة المقام عليه لانه في صدر الحكاية بها اما
ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا
القول الخاص اعني الحمد هكذا من ان الولد الاعز فصار اما بعد حمد الله اه واعلم ان اما
على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد
الله ذي الانعام ومركبة وهي اي المركبة على الوجهين لان الاصل فيها ان اما ان للشرط
وما زيدت للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما
بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازها
عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت بان يليها الاسم كما يليه الفعل
دائما هكذا قيل واما الفرق بين القائمين اعني المفردة والمركبة من ان كنت منطلقا فبدخول
الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في المفردة وللتعليل
في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها ولا اصل فيها لان كنت منطلقا
انطلقت حذفت اللام الجارة من لان لانها اي اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية
وان المشددة فقوله للتخفيف متعلق بتحذف مثال الاولى كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الا
عمى اي لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا
اي ولان المساجد لله وقوله على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام
لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع دخل مقدر
وهو ان يكون لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق يتعلق به ولا متعلق له هاهنا لانه اول
الاية فاجاب بقوله على ان اللام فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء في
عامله قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخر لكون
المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكره الكشاف في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا
فاضمر كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزيادة تاء ان عوضا
عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبها اياه ونقل الضمير المتصل في كنت الى
المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل

بدون ما يتصل به اي بدله الضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار اما انت منطلقا
انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت
لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك
انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما
عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان المفتوحة تكون للمجازات
ايضا وعلى هذا يحملون قوله تع وان تضل احديهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما
الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا واما الثالثة ليست
للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمن شرذمة بكسر الشين
والذال المعجمتين بمعنى طائفة والجمع الشراذم اي طائفة من الكوفيين فني الاول
اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف قد صح هذا بكسر النداء وبين ابن الحا
جب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة
له واكثر النحاة مايل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة
الى قوله وفي الاول اختلاف الى قوله مايل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى
متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور
وهم قد ذكروا ان في الاول اختلافا بينهما واكثر النحاة مايل الى المذهب الزمخشري فاراد
الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوا بقوله وفي الاولى اختلاف ثم قال مجيبا عنه
هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اي فيصح قولنا ان الاولى متضمنة
للشرط اتفاقا لانه يجوز يعني انما قلنا يمكن ان يكون لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما
حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة واما
المنصوب على انه خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري باما حيث قال
في المفصل بعد عدة الفصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف
حرفا الشرط وهما ان ولو واما فكلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة
للشرط لا الثانية في احدهما ان يكون مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشري اما
الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع في اطلاق
لفظ اما حيث قال احدهما انها حرف شرط وقال الاخر انها متضمنة للشرط فهو نزاع في لفظ

لا نزاع

لا نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر واذا عرض عليه مراده من قوله
فليتامل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة
المعلوم اي فليتامل المتامل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد
اي لا زيادة على التقدير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تحقيق
استعمال اما المفردة المراد ههنا فقال واستعمال اما المفردة على وجهين لانه اما ان
يستعمل للتفصيل ما اجمله المتكلم كقوله او ذا اي احد واقلم اي البعض اما من اوده فالعالم
واما من اقليه فالجاهل او نحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه وهذا الاستعمال على طريق الاستيناف وهو اي الاستيناف في عرف النحاة ما وقع
جوابا عن السؤال مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال
المتكلم مجيبا له اما زيد الخ او يستعمل في اوايل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما
قبله ومنه ما ياتي في اوايل الكتب كقول المص اما بعد حمد الله ذي الانعام وان اردت
تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوع للتفصيل
في اجمع موارده الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما العلماء
فكذا واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر فيه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة اعتناء بشا
ن المذكور بعدها في سبق له الكلام كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وتعقيبه بقوله
والراسخون في العلم لان المقصود الاولى هو ذم الزايغين وقد يكون تفصيلا للمتعدد
في الذهن في قد يسبقه ما يدل على المتعدد لوجه كقوله تع ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما
بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتب والرسائل اما بعد وفيه
افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واختيار محل كرحله مخصوصة مما في الذهن يدل
على زيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان
الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح ينافيه
لحيث جعل الاستعمال الثاني قسيما لاستعمالها للتفصيل قلت لا منافاة بينهما لانه انما
جعله قسيما للاستعمال في التفصيل اما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل وهو قسم
مخصوص من مطلق التفصيل في الاستعمال الاول كما عرفت اتفاقا والاستعمال لانه قسيمان

كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه لفظة متضمنة في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة اي لما اقيم
المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجي على صفة المفعول من غير الثلاثي وبفتح الميم على انه
اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشير اليه مهما يكن اي تضمنت على معنى الابتداء
والشرط اللذين في مهما يكن لان مهما يكن مبتدأ وتتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول
يقتضي ان يدخل اما على الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها لكونها وفا وجب ان يدخل ما يقع
مبتدأ بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قال بحسب نوعه
وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتدأ بل قد يكون مفعولا به
نحو قوله تع واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء لما خلعت
من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك
ولذلك قال يقتضي ان يدخل على الاسم دون على المبتدأ وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل
على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين بفتح الضاد
والياء الاولى ولم يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه يبقى مقتضيين كمصطفين
ولا عبرة لحركة الياء مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل
فلم رعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا حق
ما تقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء في جوابها ولم يعكس قلنا لان الابتداء يستدعي مهما
اقدم من الشرطية لكونه مبتدأ بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس بذاتي له بل بحسب
تضمنه معنى الشرطية ويلزم الفاء في جوابه اكثر باقتضاء بحق ما كان ونشب فكان الفاء وقع
جبرا عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضي بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل وفي
هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضية حقه واديه صفة القاضي
فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وسيجي انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له وانما
قال وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه ادخل
على جوابه الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين حرف الشرط والجزاء كما مر وما وقع
من نحو قوله تع واما ان كان من اصحاب اليمين الاية فالنصب في المشهور اي اذكر الاية او اقرأها
او اتممها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الاية مفردة والجر بتقدير الى او الاية
وقولهم بالجر اما ذهب فعل ماض على التوصيف لا على الاضافة كما توهم ما اول بأما المنونة

ان كان

ان الآلة اي الشخص المنونة في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين كان
ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظي اي المختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي صحيح
فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظة
وهو اسم لا يدل على الحدث مسماة ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول
الشارح بدل قوله اما لفظ ذهب وبان يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكره بغير هذا
التحقيق الاية الى قوله فالمنون واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم ان يليها لفظا
او تقديرا في الصورتين المذكورتين وان لم يليها بجاء واحد الاسم لفظا لكن يليها
بيانيين تقديرا الكائنة او وبعد ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الستة
التي وضعت للمكان قال في الشرح الضوء فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف
الزمانية التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الستة لنبهوا سيما صاحب الصحاح انتهى
لكن استعير ههنا اي جعل عارية واستعمل مجاز الزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد زمان
فلتحسين معنى الزمان الفارغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر
استعيرت لفظ بعد في الزمان فحال الجهات الستة اي مرتبة ثلثة لانها لا تخلو اما ان استعملت
مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات الستة نحو جئت فوقه
او تحته او امامه او قدامه او وراءه او خلفه او استعمل مقطوعة عنها اي عن الاضافة فالاول
معرب منصوب على الظرفية اي ينصب بتقدير في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان لم يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الستة
على ما يقتضيه العوامل سواء كان ذلك العوامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك او
معنويا كالابتدائية في نحو امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو قولنا السماء فوقنا
بفتح القاف فمن قبيل الاولى اي التي لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية
لان الخبر هو الجملة الظرفية اي الظرف مع فاعله المستعل اليه من عامله المقدر لا الظرف
وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوق في مثالنا هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير
السماء حصل فوقنا لا الابتدائية وانما الذي يليه الابتدائية وجعله خبرا مرفوعا هو
الجملة الظرفية التي وقعت خبرا للمبتدأ لا تحتها اي الجهات الست من قبيل ما استعملت اسما
مما يقع مرفوعا مبتدأ نحو فوقك الشرف من يارك ومنصوبا مفعولا به نحو خذ زيد

نحتك ومجرور بالحرف الجر نحو جئتك من امام زيد واستعمل ظرفا فمنصوب بتقدير في على
الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما قال في شرح اللباب الظرف كلا قسميه اي الزمان والمكان
منقسم الى قسمين متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل يستعمل اسما وظرفا وهو
اي ما يستعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يتعقب عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة من الحركات
الثلثة كاليوم والحين يقال هذا حين ورأيت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذي
يظهر عليه تلك الاثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف
ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم ههنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة
بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف ما لزم الظرفية كسحر ذات مرة وذا صباح ومنه
لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسطا اذا سكن ولفظه بعيدات
بين وبكر وسحر وسحير اوضحى وضحوة وعشاء عشية ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوة و
بكرة اذا اردت سحر ليلتك وضحى يومك وعشاء عشية وعتمة ليلتك ومساءنا وصباحك
وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه لا يخرج عن خاصة ومنه لدن فانه لا يخرج عن وبلغ نادرا فا
علم ذلك فانه من المهمات التي يجب حفظها ولهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني
اي الجهات الست التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا بد اما ان يكون المضاف اليه منويا
اي ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في مختار الصحاح
النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل المرتحلين من زوال امتعتهم وقرئ
بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم كجئتك من قبل
او بعد وانما بني على الحركة فرقا بينه وبين بناء الاصل والعارض ولم يعكس مع حصول الفرق
به لان الحركة فرع متأخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع البناء اللازم فاعطي الاصل
للاصل والفرع للفرع وبني على الضم دون الفتح او الكسر جبرا اي عوضا للمحذوف منها اي من
الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما حذف منه المضاف اليه
نسيا منسيا معرب كما في ساير الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات يقال ساغ لي الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق و
غص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم يعلم من الغصص يختنق وهو بقاء
الطعام والشراب في الحلق اي قبيل ما وجدنا ههنا والكوثر قد مضى قبل هذا حكايته

حال

حال والالقاء كنت كدت والفرات العذب والتعالي سروي البيت عن الاصمعي وبالماء
الحميم وهو الماء الجاري والبارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر
قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص
قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم وانشد هذا البيت وتركيب ظ والاستشهاد انه حذف المضاف
اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعرب بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على
انه خبر كان ان كانت لفظة كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بني في الاول
لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لشبهها الحروف في الاحتياج المحذوف بينة
بلا تعويض عنه بعد فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست
ح اي على تقدير كون المضاف اليه محذوفا فانها حذف نسيا جعلت اسما من اسماء غير
التفات الى المضاف اليه فلم تشبه الحرف فلم تبن لعدم المشابهة فيكون اسما نكرة فتعرب
كساير الاسماء النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان
نسيا منسيا في المعنى هو انا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او قبلا يكون وقوع المجيء قبل زمان
الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم
بين المعنيين كما هنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية
ان قيل هذا مضاف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلت المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث
يكون مستقلا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اي في النصب بعد اما في محل
الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو يكن رائحة الفعل لكن في عمل الظرف
العمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظروف وانما يكفي لان في الظرف اتساعا يكفي معه للعمل
عامل فيه رائحة الفعل وعليه روى صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما وعند سيبويه وجمع النحو
بين لان اما النيابة عن الفعل تعمل في الظروف خاصة واعلم ان القول اختلفوا في الاسم الواقع بعد
اما هل هو في من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بخبر مطلقا اي سواء دخلت الفاء
على ما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كان او لا بل ارتفاع الاسم والانتصاب بفعل محذوف وبعضهم الى انه
خبر مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ماله صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا
هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قال لا
مذهب رابع غيرها وقد ساعده من شراح اللب والعامل في نصب بعد ههنا على المذهب الاول

والثالث الفعل المحذوف تقديره مهما تذكر بعد حمد الله فان الولد الاعز اه وعلى المذهب
الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا وما قال العامل فيه اما لوجه ان يقال ان عمل
اما عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما
يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه باطل فان ارالى جوابه لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام التي دخل عليه لا صدر كل كلام حمد هو اي الحمد الوصف
بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختيارا او غيره على الجميل
الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا و
محمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا محمودا به اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف
يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت
اللؤلؤ على صفائه مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون
كل اختيار حادثا وكذلك الباقي غير اختياري اما الحسن فلانه ما بعده المراد من المقام سواء كانت
مقام نفسه او آبائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة
فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول
فهو انا لا نم انه حمد بل مدح كما قال في الباب التفسير ان الحمد تختص بالفعل لانه لا يجوز المدح على صفات
الله تع كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه
حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختياري للحدوث
بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا تتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لاستغنائها
عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستغني فاعل الافعال الاختيارية فيما ادعوه
ان تلك الصفات مبدا لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري
في المآل واما على المثال الثاني فهو ان الحسن وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا يكون
متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال الاختيارية القاء النفس في الحروب واظهارها كما وقع على النفس القاء فيها
فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول تاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن هنا قيل
ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون ناطقة
وسبب تحصيل اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما
عن المثال الثالث فانه عن الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه هو
غاية

غاية التلخيص في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد و
هو مضاف الى الله وهو اي لفظ الله علم يختص لذات الواجب الوجود تعالى وتقدس
اي تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة مصدر الى مفعوله والفاعل اي فاعل
المصدر وهو الحامد متروك اذ التقدير اما بعد حمدي الله بالنصب فحذف الياء وهو ياء المتكلم الفاعل صح
لدلالة المقام عليه وهو ظ فاضيف المصدر الى مفعوله لكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة
اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمروا
والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو اعجبني ضرب زيد اي من
ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدري بمنزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان تخرج زيد وبلغني خبر ان تخرج وان
ان تخرج خير لك على ترتيب اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني
كان المصدر بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيد ضربك
كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت واما ممتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل
هو صلة ان المصدرية المسمات بالموصولة وما في خبر الموصول لا يتقدم على الموصول
هذا واما تخصيصه بان مع الفعل دون المصدرية فلكون ان عريقا في المصدرية والثالث
من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد بضم الضاد اشار الى ان المصدر ههنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى
ما يقوم مقام الفاعل والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد بفتح الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل
لم حذف ولم يضم قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدوث لا الى ما
قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام به
باعتبار الفعل والوضع وزال حكم الفعل ولا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف
الفعل فان طلبه الفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا مصدره الى شئ بعده ظاهرا
او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضمار لاقتضائه له وضعا و
وعقلا وانما ضم الى اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي لقوة شبههما با
الفعل لفظا ومعنى كما يستحب تبريد الصلوة اي تاخير صلوة الظهر في فصل الصيف

اى تبرّيد المصلى الصلوة ايا نا لسواء كان يصلى وحده او بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة
فان شدة الحرّ من فيح جهنم اى صلّوها اذا اسكنت شدت حرّها و فيح جهنم شدة حرّها فالمعنى
تبريد كل بعقة سكون شدة حرّها وهو مختلف بحسب البقاع واما المصدر اللازم فقسم
واحد وهو ان يضاف الى الفاعل كوجئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها
معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول فحينئذ يكون اضافته
لفظية كاضافتهما كما وقع فى اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغمينى بفتح الجيم الفا
رسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجانى
هذا اللقب واسمه على وكنيته ابو الحسن وهو جانى نسبة الى ولاية استرآباد وقد ولد فى
فى تلك القصبة فى اربعين وسبع مائة وتوفى فى بلدة شيراز فى سادس ربيع الاول سنة ست عشر
وثمان مائة كذا قال البعض عند تصدى للتحشية لشرح مفتاح فى شرحه اى الجغمينى كفاء مصدر
من كافاه اى جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال فى عرف
النحاة فى امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه اى حمدا كافيا
افضاله اى مكافى افضاله يعنى احمد حمدا مجازيا احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا
بنزع الخافض اى حمد الكفاء افضاله وقد يقال الكفاء اى المثل فهو نصب اما على الحالية
من فاعل الظرف المستقر اعنى لله او من مبتداء على رأى او على المصدرية اى مماثلا لافضاله
او مثل افضاله ولما كان الوجه الاول احسن من هذه المقال لان الحمد مثل افضاله لم يتعرض
اليه الشريف وقوله ولكونه تعليل مقدم بقوله جاز اى لكون المصدر اعنى كفاء مضافا الى
معموله بمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله
بسبب اضافته الى الضمير الذى هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام
الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بالخروج برفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل
اى كعمله ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمرا اى من ان ضرب زيد عمرا وهذه
الحالة الى عمله اقوى احوال الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين
لغتان بمعنى كذا فى مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول شبه لانه نكرة كالفعل
اى كما ان الفعل نكرة يعنى انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم على ما هو اعلم والثانى من
تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا الضعيف من الاول اى ضعيف منه لانه معرفة اى ان كان

مضاد

مضافا الى المعرفة ولو ذا ورد عليه قوله او قريب منها لیشمل ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى
بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص لاكن عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية
يشابه الفعل فى العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو ا
عجبنى الضرب زيد عمرا وهذا الضعيف من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف
واللام ومعنى بالاضافة قال فى بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام فيه انه عمله
لكونه مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل متعذر لامتناع دخول اللام على الحرف ولا يرد
المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا اعجبنى ضرب
زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محل المجرور من الرفع او النصب بخلاف
المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضى امتناع عمل المعرف باللام لا عمليته ولذلك لا يعمل
الا فى الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة
اسم فاعل من اغار واولى مقدمهما تانيث الاول وكر عليه حمل والنكول الرجوع عن الحرب والمنع عنه
جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثانى اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا
لا يعلم هذه الجماعة اننى اذا توجهت الى الاعداء فرجوعى غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اولى
من لقيته من المغيرين اننى ردتهم عن وجههم هذا امالهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه لسيفى وا
لم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو بنى حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وكانت الشاعر فيهم
وهو منهم وهو اى عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا فى البيت
بفعل مقدر وهو الحق ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعنى مسمعا او بمصدر منون
تقديره عن الضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتداء محذوف اى هو ضرب مسمعا او جره على البدلية
من الضرب المعرف لاكن يلزم ترك الواجب او الحسن لا يقال العبارة هى ضربا مسمعا على ما فى
بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما هو حق فلا يصح كونه منصوبا
بمصدر منون فذكر الشيخ عبد القاهر رح نقلا عن الشيخ ابى على الفارسى ان المختار ان لا يجعل
مسمعا مفعولا بمصدر لا مفعولا كررت على حذف على ان حذف على قليل لان حذف ليس للقياس
اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله فى التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تع لا يحب الله الجهر
بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد جواب لا يقال
ههنا بالعمل العمل ... الجهر والسلطة وفى الاية الكريمة هذا من قبيل وصف الشئ بوصف صاحبه كقولهم

الكلام المص على التوصيف اذ الكريم هو الله تع بواسطة وفي اطرفلا نقض ذى بمعنى الصاحب وليس
وهو مقصود الذاته بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس صفة كالفرس والمال والانعام صفة نصب
على انه مفعول ثان للجعل لشئ كما ان وضع الذى للتوصلة اى وضعت المعارف بالجمل فلا يقال جاءنى
زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو الانعام والمراد
باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه اى ما شابه اجزاءه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة
اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان
نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولاكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد
صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوصل به والى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال
الفاضل التفتازانى فى المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال
على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والعقل ولا ينقطع ذو عن الاضافة فانهم
قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازمة حيث
قالوا اللازمة اما ظرف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وجاه وجذاء وجذة
وعند ولدى ولدن ووسط بالسكون وسوى ودون واما غير ظرف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى
وقاب وقيس واى وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واولو وقد وحسب فان الاضافة فى هذه الكلمات
لازمة لا تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الا الظاهر ان يقال
ولا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة على ما اقتضيه تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما فيل
وانما لم تضف الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فلبس بها وصفا بل الى
صف بلو ما اضيف اليه فلا يكون الاسم جنسا مظهر الا ان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما تقرر في موضعه ولانه لو اضيف
الى الضمير يلزم اللبس في مثل ذاك فحمل عليه غيره ليستم الحكم فى الكل حذف الهمزة من افواه اكرم انتهى والحق انه لو كان
اسم جنس فهو وضمير فى حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا احتج المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة
فيكون حتى كانه مضاف الى اسم الجنس المضمر الا يرى ان الامام عبد القاهر قال فى قوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه هذا اولى من الاضافة اى ضمير زيد وعمرو وبكر وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد
ما قلنا واما قول ابن المعرف ما لم يتبدل فيه الوجود انما يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه المعرف الاحسان
وذووه فلعل يعرف قدر صاحب الفضل ومزيته الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن زهير صحبنا
الخزرجية مرهفات ابار ذوى ارومتها ذووها وذو بفتح الذال وضم الواو والالف جمع مذكر لذو

وتقول

وتقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين ذوى مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا
وذوى مال نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال رفعا وامرأتين ذواتى مال نصبا و
جرا ونساء ذوات مال كلها مسلمات فاذا لا يقال اس عليه شئ وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال
اللام عليه لا واية مجرى صاحب فى قوله فلا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذويناذ ان لا يقلس عليهما
شئ فيجئ به اى بهذا الجار والمجرور فى محل الرفع على انه قايم مقام الفاعل كما ههنا الجعل الانعام
صفة الله تع ويلو اى ذو من الاسماء الست المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهى اى تلك الاسماء
الست اخوه وابوه وفوه وهنوه والهنوه كناية ومعناه شئ اى انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره
التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها واعا الضمير مخالفا لما قبله لان الحم ينسب زوج
المرأة ابوه او اخوه او ابنه فاذن اضيف الى الاناث وذو مال فانها اى الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا واعا قال فى الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة
على ما حكاه الفراء فيقول اباه فى الاحوال الثلثة كما يقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها
قد بلغا فى المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قد بلغا فى المجد غايتاها قصدا الى جعله مقصور
او نحو الغاية بالالف حالة النصب على لغة بنى الحارث وهى ان يجعل اعراب المثنى بالالف فى الاحوال
الثلثة باعتبار ان للمجد صاحبين اعنى الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب فى المجد غايته وثانيه الضمير
فى غايتاها على تأويل المجد بالمرتبة وشرط كونها الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات
نحو جاءنى اب ورأيت ابا ومررت باب وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها التقديرى
على راى البعض وهو الاصح او يكون مبنية على راى الاخر او يكون متوسطة بين المعرب والمبنى ويشترط كو
نها اى المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط
ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركات فتقول هذا اخيك ومررت باخيك
ورأيت اخيك بهكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها
بالحروف تقدير الوجوب قلب واوها ياء وقد ماكان يدور هذا الوهم فى خلدى ثم وجدته فى كتب بعض
المحققين من المتأخرين يدعى جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك اخرها فصارت على وزن فعيل فلما
تحرك خرجت عن صلاحية الاعرابية لوجوب سكونها فى جعل اعرابها فغلبت وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء
الساكن ما قبلها كالصحيح فى تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ
تثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثنات او المجموعة وقد اهملها الشارح والاولى

ذكرها وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة
محذوفة اللام نسيا اصلها الاربعة الاول اخوه وابوه وحموه وهنوه واصل فم فوه فحذف اللام اعني
الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو بقي واعراب
لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على حرف واحد فابدل
منه الميم القريب منه في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت
اللام فان من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف
اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على راى من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على
معنى ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على راى من يجعل الاعراب هو الاختلاف والاطرافات ولا بد له
فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا كالدال زيدا وتقديرا كالف عصا يطلق
ايضا على حرف يتغير الاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم لم يعد اللام فان من الاربعة بل كان اعرابها
تقديريا بالحركة تقول في احوال الثلث ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كفلا ما اي اذ لا يلزم عند الاضافة
الى ياء المتكلم قبلها ياء على هو القاعدة فلبث وكسرت لتناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذو
فهو لا يضمر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى المظهر ولذا لم يقل اخوك لتناسب ليوقع في الغنية
بناء على ان المظهر غنية وفي التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها
واو وردت في حالة الرفع وقلبت الواو ياء في النصب والجر وان عين ذو واو وجعل الاعراب رفعا
وقلبت الفاء ياء في النصب والجر على مؤنثه ذا اصله ذوات لقولهم في مثناه ذوان حذفت العين
بكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء دون واو واصله ذوى لقلة ما كان عينه
ولامه واوا وذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله كما هو مضاف الى الانعام وهو اى الانعام
ايصال الخير الغير لا لعوض دنيويا كان ذلك العوض او اخرويا ولا لعوض يقابله في القدر والاثر
او لا الجزارة اي الجرارة الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز
ان يكون صفة له لان جاعلا نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لانها
ههنا في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب
ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد شايعا ومخصوصا
ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف مجردا عنها اعتبارا ما يحسن بالرجل مثلك
ان يفعل كذا او ما يحسن بالرجل خير منك قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل على نية الالف واللام

الى الغير

وكذا

وكذا الخبر اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير
وذلك لان البدل مستقل بنفسه فانه ليس من التوابع التي هي حمة اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء
واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء
الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي اعلم ان البدل الكل من الكل يوافق المتبوع
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف واما البدل الاخر فلا يلزم موافقتها
للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعها الا التي الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل
فالوصف اي توصيف البدل نكرة اذ احسن عند اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اي نعت واجب واما وجب لانه لا فائدة في الابهام بعد التفسير في
بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود فاو اعني غير المقصود
مراتب وهو هو في المعنى نحو بزيد رجل لاكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل غير المبدل منه لفظا كقوله تعالى
لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة
ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ومن ثمة كتبت النون المنصوب واذا حرف
النصب واخواتها للواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف تغليب التنوين والتنوين الا
صلي والزائد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امر الجمع المذكر بواو ونون و
اضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون وهل
تضربين باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفة لاجله قلنا نعم لكنه لما تعسر
تبيين هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله فانه لا يعرف الا الحا
ذق في هذا الفن كتبوا امثال ذلك على لفظ بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اى الاشتراط بان يكون
البدل على لفظ المبدل منه بعينه هو مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ
المبدل منه كذا في اللباب وعبارة اللباب كذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة لا موصوفة ولا يشترط على
لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا يتعرض له في اللباب هذا
بقي ههنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة
على راي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فائدة لم تفهم من المعرفة فحصل هذه الفائدة لو حصلت حسنه والا فلا سواء
حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله في شرح عبد الوارث ان وجدنا بني جبلان كلهم كساء
عد النصب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد النصب اذ لا دلالة على شيء من الطول

بدل كل

والعرض حزنها وقال السيد رح شرح كتاب سيبويه تقول ال مررت باخونك مسلم وكافر على البدل وبالجملة
ان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يخرج ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التفسير نحو مررت
بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض شرح اللباب فان قيل لم لم يتوقف جاعل بهمنا بالاضافة قلنا
لانها لفظية بخلاف مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقط التنوين لان اصله جاعل النحو بتنوين جاعل والنصب
النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو
ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون
فيهما كحسن الوجه وقد يكون في لفظ واحد منهما كو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل
لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصح كون صبغة الله بدعا كما قوله صاحب
الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما اللفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم
الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا او نحو مررت
برجل معمور الدار كذلك اي الآن او غدا واما اذا اريد به اي باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله
ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا للسابق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي او الا
ستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي
او مالكه بالجر عطفا على ضارب عبيده في الاستمرار والعبيد كل العالم جمع عبد انما كانت اضافتهما
معنوية اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال لانهما
ليست مضافة الى معموله حيث المشابهة الكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى مفقودة وهي غير مؤثرة
عندهم واما على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودة فيه هذا لكن الحق اذا قصد به
زمان مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية وقد صرح به في شرح اللباب
وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذا الاضافة مما يختلج في صدري حتى منونت
بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل بهذه الاضافة في موضع لفظية في موضع اخر معنوية
بهذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير
ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المعتبر للفعل وشابهه انه في المشهور
ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان المعتبر لهما اربعة وهو خلاف المشهور
ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح ليس في صدد التقسيم بل في صدد الافادة ومنشأ الغلط الجهل

للتعريف بل مفيدة ح

بالفرق

بالفرق بينهما وبان المشهور ان الزمان المعتبر للفعل ثلثة لا المشابهة له لانهما لا تقترن بهما فضلا عن الشهرة
انتهى والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن
الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان
الحسن اعم من الوجه فيكون من الاضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص
الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض لاضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية
قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله السببي لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا
بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيقه
على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول
واذا قيل هذا ضارب زيد ومعطي زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل
لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه فاسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه يشتبه باضافته الى مفعوله واما
اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد فلما اريد اضافتهما الى الفاعل
توسعا في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير
المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا فيهما فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قائم
الاب في الصفة المشبهة لما كانت تشبيهه باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانهما تثنى وتجمع وتؤنث كما
ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات والابيض ابيضان بيض بيضاءان
بيض كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانهما لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة
المشبهة شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للتشبيه وتوسعا في الكلام وطالما يكن لهما مفعول يضاف
اليه او ينصب جوز اضافتهما الى الفاعل ونصبهما اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه
فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز الحقيقية وما عداها اي ما عدا الثلثة وما عدا الاربعة
على راي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية ان
كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام
زيد ومضارع مصر وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا عاملا فيه او ما ولاه نحو زيد ضارب
بكر وحسن الوجه وهاتي الا مفيدتان للتعريف او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة
نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر

م اسم فاعل لازم واسم مفعول لازم

المراتب يعني اذا كان المضاف اليه نكرة في المعنوية تكتسب المضاف منه التخصيص وزوال بعض
الشيوع نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة تكتسب المضاف منه تعريفا كغلام زيد
لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار مختصا بواحد بعينه
وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا
انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في تعريف الاضافة المعنوية
قلت تعريفها باعتبار العهد والحقيقة انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان يشار به الى غلام
معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان
اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد استعمل على خلاف وضعه
فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وبهذا لا ينافي افادتها التعريف باصل الوضع كما
معرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم لنفسه والمعنى
ولقد مررت على لئيم من اللئام قال او لكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا وانما افادتها اي التعريف
والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادة اي انما افادتها الاضافة المعنوية دون
اللفظية لان الانفصال ههنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف
وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما معنى فلان وضع اضافة المعنوي التقييد ان
لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية
عندهم امالة اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى
معا ينبغي ان يفيد التعريف والتخصيص في المضاف بعد افادة التخفيف اللفظي ليكون
قدرة مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وكذا التقرير يظهر ما يتوهم من المصادرة على المطلوب
وفي اللفظية الانفصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم تفد الا
تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزوال
عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب
رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا الضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا
تفاوت فيجعل اسم الفاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو مرادا منه الحال والاستقبال
لا يقال لا نم ذلك لان الجعل فعل الله تع وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال

والاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا مرادا منه لانه بدلالة عمله في المفعولين وهو اي كل واحد
منهما النحو والكافية كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد
عطف ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال او الاعتماد على احد
الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف
او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع
فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي هو اي الله تعالى جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح
وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامله
اذم اما على تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان لا في صدد الذم
يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من اسا
تذتي ابقاهم الله تع ويؤيده كلام شراح اللباب فان قلت بعد جعلكم اياه راجعا الى جاعل بدل منه اي من
لفظة الله تع فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري واللام في لان اقسامه متعلق بما يستفاد
الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل
من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
فان صراط الذين عين صراط المستقيم صدقا وان تغاير مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل
بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية
والجزئية سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تع يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه ولم يشتمل احد على الاخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى الا
ربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا متقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين
ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل
الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف في العرف من قولك بني الوزير ان الباني
هو وكيله وقلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيدة غير محتاج الى شيء
آخر فاعلم انهم قالوا الجيب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد الى المبدل منه بخلاف
بدل الكل فان العينية ههنا تغني عن الرابط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين
المبتدأ وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط كقوله هو الله احد وقوله عليه السلام افضل ما قلت

اناء والنبيون من قبيل لا اله الا الله وقولك معقول زيد منطلق ثم ان هذا القسم قد يكون معقدرا نحو جاء في
ثلثة زيد اى منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني
ان اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار الى ذكره ولفظ به
لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقول البدل
الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشئ من الغلط فالو للاضافة في القسمين الاولين
بيانية في الاخرين الى السبب اى البدل الذى كان سبب الاتيان به وقوع الغلط في المبدل منه
وقيل للاضافة في البدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاولى تسمية
بالاعم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال فاعرف فيما
سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر ولهذا لا يجئ في كلام الفصحاء
قوله جاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني اه مرتبط بقوله الى قسم من اقسام البدل لان اقسامه
اربعة اه ولاشعاره على الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه متعال اى منزه بالعلو عنهما ولا من ا
الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلام الله ليس
بكلام غير فكري وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه اى جاعل باسرها
بجميعها يقال هذا الكتاب باسرها اى بعدت بعني جميعه كما يقال برمته اى بكليته يدل على الانتفاء
المقسم وهو منطلق البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا ان انتفاء الاقسام معنى اهل
قول المعقول اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في ضمن ا
الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا التحقيق ههنا ان القول بهذه جاعل من الله
متعلق بقوله قوله مجاز مرسل خبره اى مجاز كانت العلاقة المعتبرة من معناه الحقيقي والمجازي
والمجازى غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه
يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل على ما يجى من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل
في الحقيقة موصوفة اى موصوف جاعل وابو اله بالجر على الحكاية وهو الافصح وجاز رفعه على
على الخبرية اذ التقدير اله جاعل النحو فانه نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اوى وهو
جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واما الاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة عليه وتسمى انها
ما التغافية كالنجم والصعق اعلم ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل تقع على كل معبود
بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم في اسم لكل كوكب ثم غلب على
الثريا

الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما الله بحذف الهمزة فمختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعلمه يدل على هذا التقدير لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور الخمسة او الستة على ما يجئ اذا لم يكن التقدير كذلك يبطل وقد
ثبت عمله في المعقولين فان قلت من اين علم عمله في المعقول الثاني بشهادة فحوى الكلام اى
يتعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا اعمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ممنوع على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني
وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون كالملح معمولا للفعل معقدر دل عليه جاعل كما قالوا
في زيد معطى عمرو درهما امس من ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطى قلت نعم يمكن
ذلك لكن بشهادة فحوى الكلام يمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا
ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهبه وجوب النعت اذا ابدل النكرة
وهى جاعل ههنا العدم تعرفه بالاضافة كما قالوا من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك
الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور وكمام بيانه فيكون ح اى فيكون اه حين كونه هو البدل
في الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل حتى يلزم ما ذكرتم
من ايهام الكلية والجزئية وبدليته جاعل على المجازية من القسم الثاني قوله بدليته مبتدأ
من القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى العين من العين فمعنى الاشتمال
وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الظرف على المظروف كما صرح به اى يكون مع
الاشتمال وجود التعلق بينهما فمطلق النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية هذا افضل
الخطاب تؤتون عند اغتنام طائفة من الكلام والاخذ في الاخرى والتقدير خذ هذا او خذ هذا
وهذا اى الامر المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب من المناسب
لكن بقى ههنا سوال ناش من شادة الصحابة ارتفعت على اقسام البدل وهو ان قولنا
جاءنى زيد غلامه او نحوه احمان من اى قسم من اقسام البدل فقلنا انه من الرابع وهو البدل
الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظ لعدم كونه الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم
كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال ظ لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به
التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا نرى انا اذا قلنا سلب
زيد تعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شئ مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او

جملة او غير ذلك فنشتاق الى ان يذكر نوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من
بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا في كالمذكور هاهنا
ذكره في حواشي المطول لشريف الدين الجرجاني رح ولكن فيه ما فيه ما موصول مبتدا وفيه جملة ظرفية
صلة والعايد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز
عايد الى ما ذكر في الحواشي المطول وفيه المقدم خبر المبتداء اي ما ثبت في المذكور في حواشي المطول
من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكره هاهنا لانه منه لا يخفى ذلك اي من حصول ما فيه فيه على
الفطن هو بفتح الفاء وكسر الطاء وضمها من اتصف بجودة الادراك وبهذا الكلام اعني قوله
فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول على زعمه قيل يمكن ان يقال لا نم انه تعين كونه
من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبرة
فيه اعني علاقة المملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان
كان مع الرؤية والاخص بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا
يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته نظرا الى ما يفهم من ظ كلامهم في تعريف البدل الى الا
ابعة بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق عليه اه على ما حرر جوابه في مواضع لا يخفى في الكلام
متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله كالملح اما الكاف اي هو اما الكاف وحده نصب
نصب على الحال وان كان من الكاف خبر لكنه حال منه معمول معنى تقديره اي اما ان يجعل
الكاف وحده اي منفردا ان جعلناه اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف
يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل بهذا انما يستقيم على راى
الاخفش لا على راى سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر
كقولك يضحكن عنه كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطائفة ان قلت ما الفرق
بين كونها الكاف اسما وبين كونه حرف الجر قلت الكاف كذا على وعن اذا كانت اسما يكون
المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد
بها تلك المعاني بخصوصياتها لانها ملاحظة خصوصياتها يعرف ذالك بالعلامات والقراين كما
في ساير الاسماء المشتركة او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر اي كاينا كالملح في الطعام
متعلق بجاعل ايضا فكلاهما اي قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرف لغو لا مستقر وانما قال
كلاهما بهما لان قوله كالملح على التقدير ح فيه الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزء الكلام
اعني

اعني خبر المبتدأ اه ان الجعل الكاين بمعنى التصيير مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتداء والخبر
لا في خصايصهما وبقولنا في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصهما يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث
قال من افعال القلوب المبتدا اعني للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد علم في الثاني
فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين
من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها وان يراد ليس المراد من امتناع الاقتصار
المذكور في ههنا اقتصار الذكر على احد الذي عدم من خصايصها حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع
اقتصار العمل على احد فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا
سواء كان ظرف زمان او مكان او جار او مجرور فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج
الظرف اليه لمناسبة له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحيا
حيا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف
منفهما فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم الالفاظ العربية
واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون والوجود والاستقرار
والثبوت والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت
بزيد فان المتعلق هو مرور والمرور ليس منفهما في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف
اي لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلق
الكاين بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتياج
ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان كان عاما لما احتاج اليها ايرد عليه ان خاصة المستقر الا
كتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف
في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد
قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في هذا
المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظرف
انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان الفاعل
المقدر من تلك الافعال وان فهم معها شيء من خصوصيات الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا
خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم منه تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوصها

مطلب ظرف لغو و ظرف مستقر

فعل القراءة فيقدر له قرء بسم الله واخر الفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام
فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا
يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل
العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله
محذوف وعلم انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق منفيا للظرف من الافعال
العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلاثة يكون الظر
ف لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها
مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصلا او مستقرا او موجودا او كائنا او ثابتا او غير
ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح
القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشر
يف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف بهذا
اللغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه يلغو من جهة العمل حيث لا يعمل
اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شرح اللباب وهو تسمية خالية
عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل
والحديث ففيه اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا اي خاص عامله وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ انه
الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني عموم انتهى وماله حظ من الاعراب هو المستقر
ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذ
كور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتاخرين ان القوم
قالوا المستقر حظ ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه وبين بعضهم منه ما لايم
عليهم الاشتراط في الاعراب المحلي حيث قالوا ان بزيد في مررت بزيد في محل النصب واجازوا في
معطوفه النصب كقولنا مررت بزيد وعمرا وهو لغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا على فضله
ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب اصلا و
للمستقر ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار رفع الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالحكم
الحقيقي ومحل آخر من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فلا محل له

من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا
واحدا انتهى كلامه ولكن التحقيق الذي يحل به عقد الفحول ويزول به تحير العقول وهو الحقيق با
لقبول ما قال بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو
متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان
كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار
مجرى المتعدي الا ترى ان معنى مررت بزيد جزت زيدا او في الفعل لا يكون معموله ولانه
لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا
فلم يكن له محل من الاعراب وبهذا التحقيق الذي ذكرنا هو الملائم بقولهم لا حظ له من الاعراب
ويؤيده ما ذكر في كتب المتاخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع المحل هو المجرور
فقط لان اثر الجار في تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل المجموع
المجموع منصوبا محلا فانما يتم لتنا الشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدونه
المستقر بل هو جزء الكلام ~~ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه وبين بعضهم منه~~
~~ما لايم وعليهم الاشتراط في الاعراب المحلي حيث قالوا ان بزيد في مررت بزيد في محل النصب~~
~~واجازوا في معطوفه النصب كقولنا مررت بزيد وعمرا وهو لغو فاقول متوكلا على الله~~
بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع
صفة المفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا الحالا فيهما بل قد
اعترف به الشارح في هذا الكتاب تاملا ولا تغفل على وزن لا تنجح فانه بحث شريف والصلوة
مجرورة معطوفة على حمد الله اي اما بعد الصلوة وهي اي الصلوة من الله تعالى رحمة
ومغفرة ومن عباده من الجن والانس دعاء ومن ملائكته استغفار فان قلت ليس
للصلوة الا معنيان احدهما اللغوي وهو الدعاء قبل فيه ما بعده لان الصلوة لغة
ليست بمحصورة في الدعاء بل مشترك بين الثلاثة يجمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح
ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلي
على النبي صلعم والملائكة يصلون على ما مر حواو ثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي القرا
بعض السنة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار

المطلق الاركان المعلومة والافعال المخصوصة

التشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع السجدة
وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة
اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والجهر و
والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة
ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتامين سرا ووضع يمينه
على يساره تحت السرة وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود
وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والاداب التي هي كظم فمه عند التثاؤب
واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة
من الله تعالى بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عبارة وبمعنى الاستغفار من ملائكة
لكونهما موافقين بمعناها اللغوي تدبر قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة وهي الرحمة ولما كان معناها
الحقيقي غير متصور من الله لانه دعاء بسؤال يقارن الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله
تعالى منزه عن حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل
التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فتحمل على نهايتها
وهي الانعام وبمثال هذا اوائل الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تعالى
في القران كالحياء والغضب وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة عند البعض من النحاة منهم ابن
الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد
وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد وقعد او في التحقق نحو زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع
ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الا
حتمالات وان لم يخل الوجود عن احدها وتعين بمعونة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة
وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب وان كان في الترتيب فيقال ثم هاهنا للتراخي الرتبة اي هو الاشعار
بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس
وهي اي ثم لا تجيء الا عاطفة مطلقا سواء كان او مفردا او جملة وقد تلحقها تاء التانيث للتاكيد فتختص
بعطف الجمل كما مر في قوله فغضبت ثمت قلت لا يعنيني قال الامام المرزوقي رح التاء في ثمت علامة التانيث
وهذه العلامة ينفصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الان بلا

الفا

المطلب حروف عاطفة

فهما الساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويقال دخولها في الحرف فاذا دخلة حركة بالفتح
نحو ربت ولات وثمت وتبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة مع الانتهاء الى مدخولها في
الاعتبار بشرط كونه الجزء للاقوى او للاضعف من المعطوف عليه ولو تاويلا وسيجيء مثا
تحقيقه واو اما الموضوعة لاحد المتعدد ومنها لكن لم يجب في ذكر اما قبل المعطوف عليه
ولزم في اما كلمة ام الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وقيل بينهما
فرق اخر من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا او اما عمروا ويقال
او عمروا ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يجيء بدلا او نحو خذ اما هذا واما ذاك وربما يجيء بحكم مكررة
ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكرر ربما نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدا
خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية
وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام
ويطلب بها ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة وتجيء بعد الخبر وبعد
الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن الغير والذي عطفية نحو جاءني
زيد لا عمرو وافلا تجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها الى
ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي الى النفي او الى الاثبات ولا
كن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبلها لكن ويكون
ذلك في المفرد والجملة لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا محال لاعتبار
معنى النفي في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي
حيث قال في المفتاح واي على قولي لكن الجمهور على ان ما بعد اي عطف بيان لما قبلها وقد ايد
رايهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعا
دة الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوف عليه فان العطف التفسيري
بالواو والفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها اي في اما
مانعا لكونها للعطف اللام في لكونها صلة المنع وقوله من وجهين صفة لمانع اي مانعا كائنا من
وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول
حرف العطف عليها في واما ولو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها
الا ترى انه لا يقال جاءني زيد او وعمرو فلهذا اي المانعين لم يجعل ذلك البعض للعطف

ى

والى اصل انهم اى قائلين بان حروف العطف تسعة لم يجعلوا اما حرف عطف لورود السؤال على من
يجعلها الخ في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حروف العاطفة فيه اما اما الاول او اما الثاني
فان كان الاول فللمعطوف عليه استفهام على سبيل الانكار وان كانت حرف العطف اما الثانية
فاى حاجة الى الواو التي هي حرف العطف وقيل حل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اى بسطها
وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر والشيخ ابهما
الزمخشري ان اما فيهما ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعطف لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو
واما اما ثانيهما فالترديد والتقسيم فقط وقال بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى
مشتبه الصحة قيام او مقامها نحو جاءني اما زيدا وعمرو وقد يكون الواو لعطف اما الثانية على
اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال
المذكور وقول بعضهم وهو الامام الاندلسي رح ان اما الاولى والثانية كلتاهما حرف عطف والواو
لجمعهما فلنا قد عطف اما على اما حينئذ بجمع الحرف واحدا واما الاولى واما الثانية قد عطف عمرا على زيد
ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطف على المعطوف عليه فانه خارج الملة والحق ان الواو
هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله اما الى جنة واما الى
نار مقدر واندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظ اذ يندفع بالسؤال باختيار المذهب
ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون للعطف كما ان المصدرية
قد تقوم مقامها فالمصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور
والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن
قد اشرنا اجمالا تتميما للفائدة على نبيه على حرف جر نبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه
مضافا اليه للنبي وهو اى الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي
من النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اى النبوة فعولة كالاكورة والانوبة واصله بغير
الهمزة وهي اى النبوة ما ارتفع من الارض فح يكون معنى النبي الذي شرف مجهول شرف بالتشديد
على ساير الخلق وهو اى النبي ح اى على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء
او النبي ماخوذ من النباء بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر من الله تع وهو ح فعيل بمعنى الفاعل
والجمع ح نبآء مثل علماء وجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود ماله وهذا الجمع والتصغير في
الكشاف لا اصولها لان الهمزة لما ابدلت ولزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد

واعياد وقيل النبي الطريق ومنه يقال المرسل عن الله تع الانبياء لكونهم طريق الهداية الى الله تع فان
قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب
رباني والهام الهي والالهام هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي
من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل نبي رسول من غير عكس فكما اطلق النبي على رسو
لنا كما اطلق المص عليه ع م في قولنا والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما اى
لا النبي الذي وجد بدونه اى بدون الرسول تحقيقا بمعنى العموم فلينا مل في هذا المقام ولذا اى
ولكونه المراد به ما ذكر جعل المص قوله محمد ع م عطف بيان لنبيه مجرور او عطف البيان وهو التا
بع الذي جيء للايضاح نعت سابقه لا الايضاح باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون
باسم مختص بالمبين بفتح الياء اى لمتبوع وعند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راى الفاضل
التفتازاني رح لا يلزم كونه اسما مختصا به اى بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم
به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ
المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به رفع ابهام
مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود فذلك انه لو قدر اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم
وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غير
ذلك كثمود لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان ها هنا لدفع الا
بهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الا
ختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه والسند لذلك البعض بقوله المؤمن العائذات الطير
يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم والعائذات الحديثة
النتاج من الحيوانات جمع عائذ وهي اوى العائذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان
الالف واللام فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور
على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس بمختص لها
يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل
بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي
يؤمن الطيور العائذات اى يجعلها مامونة بحيث يمسحها اى يمسها على سبيل الرفق والاشفاق
ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا اشتراط ان يكون باسم مختص اى اشتراط الاختصاص لكن
الثالث وقع من الاول بهذا الاستدراك من قوله وعطف البيان انما يكون ح

مطلب ما الفرق بين النبي والرسول

محمد ع

لم يشترطا الا وضحية لجواز ان تحصل الايضاح من اجتماعهما اى لجواز ان يوضح متبوعه عند
الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمى ثلثون رجلا بعمرو وكنى واحد منهم مع عشرين
من غيرهم بابى حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح من عمرو حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص
عمرو كان موضوعا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثانى اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنية
اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضحهما مع
ان المتبوع اشهر وبلواى عطف البيان يجىء للايضاح غالبا وان جىء به للمدح قليلا كما قال صاحب
الكشاف ان البيت الحرام فى قوله جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جىء به للمدح لا للا
يضاح قوله ان البيت يكسر الى قوله لا للايضاح مقول القايل كما يجىء الصفة لذلك اى للمدح
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلافه فى محل النصب على الحالية من ضمير
مشتقة اى مباينة بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة فى الكلام
وذكر المبدل منه كالبساط والتوطية له واعترض عليهم نجم الائمة الاسترابادى رح بانا لا نم ذلك
فى غير بدل الغلط فان الاول فى الابدال الثلثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره
فايدة لا تحصل لو لم يذكر صونا للكلام الفصيح عن اللغو سيما كلام الله تع وكلام نبيه صلعم قال
بل ما ادعى عطف البيان الا البدل كما هو ظ كلام سيبويه واجاب الشريف رح بان قال الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان مثال
قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له وتوضيحا فالثانى
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئته بالاول توطية له مبالغة فى الاسناد
فالثانى بدل فيكون التوضيح الحاصل به تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد الجنية بعد التوطية
فالفرق ظ وما حقيقة المتأخرين وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثانى
فانه بيان للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكره الامام الحديثى ان النحاة
قالوا لو قال رجل زوجتك بنتى فاطمة واسم بنته عايشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان
الغلط لم يقع فى معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح النكاح لان الغلط وقع فى معتمد الحديث
ثم وصف الممدوح محمدا صلعم بكمال الغاية اى بكمال هو الغاية فى مراتب الكمال بقوله سيد اى مقتدى الامم
اى الخلايق لسيد مجرور على انه صفة لمحمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما للتخصيص
وهو اى التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات بكسر الكاف

نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل الكل فرد من افراد الرجل فلما قلت عالم قللت
ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم وانما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند
اهل المعانى والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارا
دوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية
فى قولنا غيره جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظى والمعنوى
ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت
معنى واحدا فلم يبق الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اى التوضيح
عبارة عن الرفع الاحتمال الحاصل فى المعارف على كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم او التاجر والرجل
الاعم او الناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيدا احتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته في
فضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد عالم او للذم نحو الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او
للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر
حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس
معرفة ايضا لانه متضمن اللام لكونه معدولا عن الامس المعرف ولذا بنى على الكسر وانما كان هذا
الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدبور على وزن الدخول من باب اليوم وهو ووده والدابر تاكيد
له وبهذا اشارة الى اقسام الثلثة المقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت الغافل قدم قوله او للتاكيد على قوله او للمدح لكان اولى
يعنى ان يكون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف معلوما اى معينا عند المخاطب
قبل ذلك الوصف اما بان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف والا اى وان لم
يكون معلوما قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل
اخر لص والصفة ههنا اى فى قوله محمد سيد للانام حيث تحرر المدح محمد صلعم معطوف على نبيه والضمير
راجع الى محمد صلعم والجار والمجرور متعلق بالصلوة فى الصحاح اى الرجل اهله وعياله واله ايضا
اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الال واحده يكون
المراد به اعم من اهل البيت اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته صلعم هذا الحق
ان المراد به المعنى الثانى اعنى الاتباع وهو المراد منون لا بمعنى النفس كما فى ال موسى وال هرون

على ما قبل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله عم انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبعد
ليدل ان المقصود من ذكر الآل هاهنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا صليتم على فعمموا وقال
عم لو عممت لغفرت وللتعميم يتعمم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقديم الآل بمعنى الاتباع
فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح
واصل آل اهل على رأي نحو بدليل ان تصغيره اهيل او اول بالواو على رأي آخر في بعض
الكتب النحوية او اهل بهمزتين وهو سهو يدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروى
عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اي طائفة
منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة
اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا للعرب بل هو اسم جنس انتهى يقول اهل واهيل وآل اويل
وتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال اصله اي اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف
بمعنى عال كبير وابنائهم وفي من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته من دينا ويا مثل
آل فرعون كان او اخرويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آل محمد قوله دينا ويا اخرويا مقدم
لكان وقوله او اخرويا عطف عليه فان قيل لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الى
جواز اثبات الالف نحو دنياوي في النسبة والتحقيق يستدعي تفصيلا لا علينا ان نذكره تبصرة
للطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت
تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو
عصوي وملهوي والرابعة الزائدة فيها ثلاثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زائدة كتاء التانيث
واما القلب نحو حبلوي فلاجرائهما مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلا
فلاجرائهم فعلى مجرى فعلا لكون الفعلي زائدة فقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا مشابهة
في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تحتمل فيهما في الالف تحتمل ان تكون زائدة
والمنقلبة واوا هي الف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة هي الف التانيث والواو
زائدة واما الخامسة فلا يجوز الا الحذف لطول الكلمة فبعد ان دست الحذف اظهر لانها
اطول لفظا كحبارى فقالوا حباري بالحذف ولم يقل حباروي بالقلب او تقديره الجمزى
فقالوا جمزي بالحذف لتنزل حركة منزلة حرف الرابع في الفعل فاعلم ذلك فانه يتهمك
في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله بالاشراف اهل الحجام قلبت الهاء

في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجهما فان قيل كيف يقال
لقرب مع اتحاد مخرجهما وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من
الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من فوقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما
قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل جمع صاحب كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع
صحب هو جمع صاحب في مختار الصحاح والصحب جمع الصاحب صحب صحب كركب وركب
وصحبة كغارة ومزهة وصحاب كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع
صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت ثم يجمع فاعل
على فعال الا بهذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب
جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب قيم المسافة لان قوله كطاهر واطهار يابى
عنه ثم المختار عند الجمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عم وقيل
وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او راه الرسول عم بهذا قيل كان اهل الروايات
معطوف على آله والضمير المجرور المحل بالاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي عم مؤيدا اي
المتقوى اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جا
ءني المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت
بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابهما بالواو
والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالا
لف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو المؤيدين
بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها
بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وهاهنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور
وهو اصحابه لكن سقط نون بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجمع مع النون والا
لتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون
المضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه فيقال هذا جحر ضب
خرب فان خرب قد وصف به الضب وهو مجرور وان خرب بالحقيقة نعت للجحر و
هذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا
يلتبس بالمعروف فان قيل لم يحرك بابه كما حرك بالتثنية عند التقاء

اهل واهيل

عدد وقاية عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه ح

رأيت ح
ومررت بالمؤيدين ح

الساكنين نحو بغلامى القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية
فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا متاع بفتح الميم اما مصدر ميمى بمعنى التمتع
او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو ظ وذلك لان فى الفتح يلزم الصعود من الكسرة
الى الفتح وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز
فى التثنية وفى الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد
قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهى اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضى لان تائيد
هم الاسلام كان فى زمان الماضى واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى والاستمرار تعرف بالا
ضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمد الرسول الله واقام بالتر فيع الصلوة
وايتاء الزكوة اى اعطاء ها وصوم شهر رمضان اى فى رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء
على وزن اصفياء قيل انهم لما نقلوا الاسماء المشهورة عن اللغة القديمة سموها بالازمنة
التى وقعت الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمى بذلك وذا لفظ شهر اشارة
الى ان العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع فى المكروه على ما ذهب
اليه اصحاب مالك الى ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه وحج البيت الحرام اى الكعبة
قوله ان وجب قيد للكل اى ان وجب كل من الاقامة والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان
الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء يوم وبالقدر بفتح الدال
وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تع من القضاء كذا فى مختار الصحاح قال القضاء الصنع
والتقدير يقال قضاه اى صنعه الله وقدره ومنه قوله تع فقضيهن سبع سموات فى يومين
ومنه القضاء والقدر اى شىء خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والنسبة
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الا
يمان عبارة عما يظهر على وزن نصر اى خفى من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة
عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر اثرها على صفحات
الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع فى الصلوة ورعاية الآداب فى الوضوء وغير ذلك
واثار الاعتقادات الحقيقية هى الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر
اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب
شخص يرى مسلما فى الظاهر غير منقاد واصله منقيد بكسر الياء معتقد بكسر القاف فى الباطن

م اسم فاعل

مطلب الاسلام

مطلب ايمان

وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مسلم مؤمن وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحى
واما اللغوى فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول فى السلم
هو بفتح السين وكسرها الصلح فى دستور اللغة السلم صلح وقيل مسلمات قوله تع ادخلوا
فى السلم هو الصلح والوصول عطف على الدخول اى وصول الى السلم وبلغ البحث مذكور
فى الاصول اى اصول الدين يعنى علم الكلام كما مر فلما قال المص اما اردف جوابه بالفاء بقوله
فان الولد الاعز يعنى هو عزيز اى قريب لا يكاد يوجد مثله الفاء جوابه اما لان ظهر ان يقال
الفاء جوابية وانما قال انها جواب اما لتضمنها معنى الشرط كما مر وان وهو من حروف
المشبهة بالفعل وهى اى حروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغير
الجملة فى الثانى معنى ما هو فى حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامد
او مشتقا وعند الزجاج ان كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم
ولا يجوز تشبيه الشىء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ثبت الكاف
مع ذا واى فى كذا وكذا وكاى واصله كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ففتحت
همزة ان والمعنى على الكسر وعدل من الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر
على التشبيه ولكن للاستدراك اى التدارك وهم انه مع حجامة فى لكن المخففة مثل اذا قلت
جاء فى زيد يكون متوهما انه يتوهم مجىء عمر وايضا فدفعه بقولك لكن عمرو لم يجئ وليت لانشاء
التمنى الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقع ممكن لا وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب
الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب
ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال استعمالا ملازمتها الاسماء فان
كل واحد لا منهما لا بد له من اسم ينصبه ما لم يبلغ كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل
ليفيد وفى لحوق نون الوقاية نحو انى وغيره ولفظا فى كون اواخرها مبنية على الفتح كالا
فعال الماضية وفى انها ثلاثى نحو ان وان وليت ورباعى نحو كان لكن ولعل كالافعال
ومعنى فى تضمنها معنى الفعل من تحققت وتمنيت والتدارك وغير ذلك فلما شا
بهتها اى شابهت تلك الحروف بالافعال بهذه المشابهة الحق منصوبها اى جعل منصوبها
ملحق بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وبهذا المذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع
بما هو مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية والمبتدا على الراى بيين

ولا عمل للحروف فيه اي في الخبر ومن خصائص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
فلا يقال ان قائم زيدا مثلا لكونها فروعا للافعال في العمل اي في العمل الاصلي للفعل وهو ان
يليه المرفوع ويليه المنصوب اي الشبيه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس انحطاط رتبة
الفرع على الاصل فلهم انها قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم
منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان
ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم
ما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي
التنزيل ان الينا ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه اخر
حاصله على ما قدر شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في هذا الباب ان ايقاع المخالفة بين
معمول الفعل وملحقاته وهي انما تتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع واما في الظروف فيتحقق
هي بدون تاخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال يشبه صورة
ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا او قيده بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على
الفاعلية اي على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار صيغة المجهول
بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه
ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدأ ولا صفة لمرفوع اصلا فهذا اوجه المرضي
اعلم ان الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولهما لكنه يجب تاخير الخبر
هنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان
في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا
انكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون
يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء لذلك نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم ولدا
فهذا اي الحذف المذكور اصح في الظرف واما حذفه في غيره فقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر
لما جاءهم اي جزوا في الاخر وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى لما جاءهم وقوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر
ويصدون والواو زائدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع
قال صاحب اللباب وهو الفضو واما الاسم فلا يحذف وعلله ابن الحاجب وذكر دليله الغالي

ان ربح الاول المعروف بين شراح الكتاب بالقطب الفالي بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر
مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير
الشان مثل ان زيد قائم فانه اي انه زيد قائم يجوز حذفه بغير ضعف لبقاء التفسير وهو
الجملة التي تاتي بعد الضمير الشان فلانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقد
جاء في غير ضمير الشان اي حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اي قول الشاعر فلو كنت ضبيا قيل طائفة
مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب ولكن زنجي الزنجي جيل من السود
اي هي طائفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء فيه للوحدة نحو تمرة وروي غليظ المشافر
اي ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم وهو في الاصل شفة البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها له
شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن
زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى ولكن انت زنجي ولو سلم فشاذ وهكذا الاشارة الى قوله
وقد جاء قيل وفيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فليت رفعت
بفتح التاء للخطاب الهم اي الحزن عني ساعة اي فليتك او فليته على انه ضمير الشان
حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل وتمام هذا المصراع فبتنا على ما خيلت ناعمي بال
وضمير خيلت للنفس او ضمير الفاعل للتقدير وفي الاساس يقال افعل ذلك على ما خيلت
اي على ما انك تتفكر او توهمت والبال القلب وناعمي اصله ناعمين بفتح الميم على
صيغة التثنية واراد به نفسه ومخاطبه الذي في قوله رفعت حذفت نونه بالاضافة اي بتنا
على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال اي ذوي مسرة واصحاب فرح وسرور وهذا ويرد
عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا لا نم ان المحذوف فيه ضمير الخطاب
بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان
ضمير الشان نحو ان من لام اه ونحو فلو ان حق اليوم ونحو فليت وقعت الهم وقال شراحه
اي ليته على ان الضمير الشان وقد قال ابن عصفور الواو للحال يجوز حذف اسماء
هذه الحروف في فصيح الكلام اي في كلام الفصيح فلا وجه على هذا ان يقال ان حذفه في
ضمير الشان اكثر منه اي من الحذف في غيره فليتامل في هذا المقام ثم اذا اتصل بهذا الحروف
الا ما كقوله لا زال اي دام وثبت قوله لان متعلق بما يفهم منه اي التغيير يعني انما
فسر بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه اي على لفظ في معناه النفي

وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال الناقصة وهي اي الافعال
في المشهور كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لانتقال
من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء
او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان او يكون صار على هذا تامة
بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى
الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات
واعلم ان هذه الخمسة تجيء على معان ثلثة الاول لاقتران معاني الخمسة التي تدخل
بها وقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي تلك الاوقات الصباح والمساء
والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد
قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان
اقتران تفكره بجميع النهار في زمان الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار
الاوقات التي تدل هي عليها بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاج الى خبر
وذلك في الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد
اي دخل في الصباح وفي الاخرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اي نزل
من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد وآض بالمد بمعنى صار وقد يجيء بمعنى
عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فحينئذ لا يكون من الافعال الناقصة وغدا بالغين
المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار وما زال الذي مضارعه
يزال واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال لا ازول امير او ما
انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بفتح العين وكسرها بمعنى زال
بمعنى زال ولا تستعمل الا مع حرف نفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى بالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه
الاربعة استغراق الزمان اي لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم يجز ما زال الا معطيا
وما دام وهي للتوقيت فعلا او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر ضميرا
الاسم نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله
متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو داعيا ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت

السموات

السموات والارض وليس هو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا
فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني
تشبيها بهما بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا
غيره فاسم لا زال ههنا مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كالسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر
لا زال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وشر من الكرام هو المتعلق المحذوف
والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف
كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا البعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض الآخر مقامه وسموه
باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا
يندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور
بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه
خبر لا زال ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف
اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كاينا كالسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى
المثل فيكون في محل النصب خبر بلا زال وحده نصب على الحال من اسم ان يكون بتأويل
منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي منفردا وحده على راي ابي
علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حالة وحدة لا مع غيره اي لا زال مثل
اسمه مسعودا بدل من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان
كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا القسم
عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احدالطرفين
من غير اشتمال احدهما على الآخر يكفيه كما عرفت فان السبب في تسمية اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس
اشتمال احدهما على الآخر بل هو ان الاول الكلام مشتمل على الآخر اجمالا فان قولك سلب زيد
ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به
ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر شيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح
اقول من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقدير لاشتماله على ذكر الشيء صريحا مرتين وما قيل
ان مسعودا خبر لا زال وكالسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان الحال

بيان الدعاء ٤

قيد لعامله وهو اى عله ههنا نفى لا زال دعاء للولد والقيد ينافيه اى ينافى الدعاء المطلق افصح
واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه متعلق وقدم على كلا التقديرين للسجع
ولم يتعرض الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتاخير ايضا وانما قال لهذه الا
فعال ناقصة لانها لا تتم بالاسماء كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوعه كان لم يكن كلاما تاما اذا
لفظت بالمبتداء وحده ومن ثمه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما
هو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف اولى اى ولاجل انها لا تتم بالاسماء كلاما تاما عدلوا
اعن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اى علامة وخاصة وهو اى
رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه بل
هو زايد عليه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اى رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز
تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول
على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو
اى تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو المبتداء من كان منتهيه
الى راح لانها افعال صريحة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال
الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقدم الخبر للمبتداء على صفة
هو افعالها قاله المنطقيون فجاز تقديم منصوب عليها كما جاز تقديم المنصوب على سائر
الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل وجد في اوله لفظة ما
من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي ما زال
وما انفك وما فتئ وما برح فلهما اى لما النافية صدر الكلام لكونه مغير الكلام من الثبوت
الى النفي والمغير قبل المغير او ليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام
فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب
الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من المشايخ ائمة النحو الى
عدم جواز تقديم عليه والصالح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في
القران نحو يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم واذ التقدم معمول معموله عليه يعني يوم لانه معمول
مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله عليه اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو
كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال

المتصرفة

المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه الا الاربعة عشر بناء الماضي فكان الكسر ثقيلا
ثقلوها الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا
لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا ابقى ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي
ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب
لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب
لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا فكانه المضاف اليه ولو اضيف الى الاسمية نحو حين الخارج امير او الى
فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيهما وعند
الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نسلم ان يوم معمول المصروف بل
هو مبني على الفتح ومرفوع المحل بالابتداء كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب
فنقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروف تقديره يلازمهم يوم ياتيهم العذاب ثم هذه الجملة
اعني جملة لا زال الى قوله لما استنطق جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة التي توقع في اثناء
كلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما وقع ههنا فانه الدعاء وليس المراد بالكلام
المسند والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من التوابع والمراد باتصال كلامين معنى ا
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل
لها من الاعراب اما عطف قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق
الاعراب ما لم يقع موقع الاسم المفرد كما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد
فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان من الجملة المعترضة من لا زال الى قوله اردت
ليس بشيء لان العامل في لما اردت واردت مع معموله خبر ان وهو اى اردت مع معموله وان
اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما يصح على
راى من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابو علي وهو عدم جوازه فلا
والى ابل مجرور اى قوله ابل مجرور بالى الخير مجرور لاضافة ابل اليه والجار مع المجرور متعلق
بقوله مودودا اى محبوبا وهو اى مودودا معطوف بواو متصل بالى ابل على قوله مسعودا التقدير
ومودودا الى ابل الخير ثم اخر رعاية للسجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح
الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما الفوا

في الفضا وانما سمي السجع سجعا لانه متكرر على نمط واحد كهدير الحمام رويه اي بقوله ثم اخر
رعاية لامر السجع سقط ما قيل من ان حق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة في الكلام
وحق الظرف المستقر التقديم على ما يستحق تاخيره عنه كو عندي مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه مقصودا
وعمدة ومحتاجا اليه فههنا تقدم اللغو وهو قوله الى ابل الخبر على قوله مودودا اي سقط هذا
السؤال بقوله اي بقوله القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب
والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق
بقوله كفوا قلت انما قدم لفظة له عليه اي على كفوا الا للاهتمام لشانه اذ الاية الكريمة انما هي مسوقة
لنفي المكافاة اي المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن ذات الله تعالى بالنفي بها
عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالغين المعجمة يستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تامل ثم
قصد المص ان يبين ان اراد التلميذ بهذا الولد فقال لما استظهر اي قراه وحفظه عن ظهر
القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر مقحم واعلم ان
لما يجيء على اربعة اوجه احدها نافية [illegible] في مختار الصحاح لم الله شعثه اي ما تفرق من اموره وبابه
رد والثاني جازمة وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب والثالث بمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو قولك لما ضرب زيد اي حين ضرب زيد قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها بلما الحين نوع تايد للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها قوله
لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ والثاني قوله اي المص رح لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي
وهو هنا اسم مبني بهذا على راي ابي علي وكلام سيبويه يحتمل الاسمية والحرفية فانه قال لما لوقوع
غيره وانما يكون مثل لو فتمثيلها بلو ولو حرف فقال ابن علي خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على
على انه للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك الجمل منه توهم والوجه ان لما ظرف بمعنى اذ
استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين كونه اي كون لما اسما
وبين كونه حرفا بسبب بنائه لما فانه مبني حال الاسمية المجبة للاسمية على صورة الحرفية كذلك لما بني
حال الاسمية المجبة للاسمية على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل
الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التي اضيف اليها لما قوله في محل الرفع على انه قائم
مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضية اما لفظا كما في لما استظهر او معنى نحو لما لم تنتظر في

اعرض عنك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي في لما من معنى المجازات اي الشرطية
يقال في ع فهم للسبب اي الشرطية كلم المجازات على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة
الاول ومسببة لها والعامل الناصب فيها اي في لما انت ضمير باعلى تاويل الكلمة اردت اي اردت
تلميذه وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما فهي مشتركة في كون العامل
فيها جوابها دون استظهر لانه مضاف اليه اي جزء منه للما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا
لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان من عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف
اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف
يلزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عند بعض وهو خبر
جائز محتم منصوب على انه مفعول به استظهر وهو مضاف اسم الاقناع اضافة المسمى الى الاسم نحو
سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه واضيف الى اللقب بتاويل ان يراد بالمضاف
المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء
الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا اريد من المحتم
مسمى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المحتم الذي هو الاقناع وكشف اي ازال عنه اي عن المحتم
الواو في كشف للعطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على
الجملة استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها للما بحفظ الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه باستعانة
حفظ وقد عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية فيها لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال
الاستعانة فيها ولكن يجوز السببية فيها وهو اي الباء المذكورة حرف جر وحفظ مجرور بها اي ظرف
جر والجار والمجرور متعلق بكشف والضمير بحفظ مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز
ان يكون عائدا الى الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد
المحتم بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى المحتم فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل متروك تقديره بحفظ المحتم الولد بالرفع فضلة منصوب لانه مفعول كشف وهي مضاف
الى القناع وهو ما تغطي بضم التاء من التغطية وهي التغشية اي ستر المراة به راسها وتغشيه وفضلته
التي تركت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل
في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان كان تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت اي المشابهة
اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي كالاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك

الاوان بقصد

التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء في اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت
للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة تخييلية
ولما قصد المص رح بيان الاستعارتين اشار رح الى بيان الاول بقوله وفيه اي في كلام المص رح استعارة
بالكناية لان المص رح شبه المحتضر بالمرأة المجوبة في المقبولية والميلان بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليهما واشار
الى بيان الثانية بقوله واثبت المص رح له اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للمحتضر ما يلائم
معناه اي المرأة المجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى
استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية
بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليتخيل انه من جنس المشبه به هذا على رأي الخطيب
فيكون كل من لفظ المحتضر والاقناع مستعملا في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكور وهي قرينة للمكنية فيهما اي الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان
وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولانها في هذه القرينة اي اضافة خواص
المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية الا بعد تشبيه المضمر في النفس ثم في كشف استعارة تبعية كما لا يخفى
عليك لانه لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد
جمع صعب وهذا اخلاف الدلول ونال اي وصل به مراده وطرح الجاهل عن نفسه قبة ازالت الصعاب
اولا بكشف الغطاء فاستعير لها اسم اعني كشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية في
الافعال انما هي تبعية لمصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون
المشبه به موصوفا فانها لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف لا يقع
مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار اي اللفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كالاسد
اذا استعير للرجل الشجاع وكقتل اذا استعير للضرب الشديد فالاستعارة تبعية كالفعل وما اشتق
منه والحروف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري في الافعال
وما اشتق منها والحروف ففي المصادر بتقدير ان معانيها اشبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعاني
المشبه اسم المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معاني

الحروف

الحروف تقدر انها اشبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم يسري
التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا شبه الضرب الشديد بالقتل اولا فيستعار اسم القتل ثم اشتق منه قتل
بمعنى ضرب ضربا شديدا او قس عليه غيره واحاط والاحاطة ادراك الشيء والنيل به مراده اي ادراك بحاله
وكماله واعرابه كاعراب كشف مع علم فرق بمفرداته الجار والمجرور متعلق باحاط اي احاط مسائله والجار يكون
لما بهذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادات ويكون تقديره واحاط الولد الاعم بحكم
الاقناع بجميع ما فيه من الافرادات والضمير المجرور في المجرور المحلي لكونه مضافا اليه للمفردات عائد الى المحتضر
حفظا منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما عن الفاعل
على هذا اي كقول المصنف كقوله تع واشتعل الرأس شيبا اي شيب الرأس او عن المفعول كقوله
وفجرنا الارض اي شققنا عيونا اي عيون الارض هذا مبني على ما قيل من ان المميز في النسبة لا يجب
ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في الآية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي با
ماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين والاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت
عيونها قالوا الا يلزم ان يكون الفعل مسندا الى المميز في الاصل هو الفعل المذكور بل ما هو فيه الا
اشتقاقا سواء كان مخالفا في التقدير كما في طاب عمرو فدخا وامتلأ الاناء ماء اصلها طاب الفرح
عمرو وامتلأ ماء الاناء او في اللزوم كما في قوله تع وفجرنا الارض اي تفجرت عيونها وقال بعضهم اي
عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في لكن فيه فوات مبا
لغة توجد في التمييز وقيل عيونا نصب على الحال واتقن اي واحكم واثبت وهذه الجملة الفعلية
بمعنى التقن في محل الجر معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف ما موصولة
لا بد لها من صلة بينهما تشتمل على الضمير العائد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزل منزلة
شيء واحد فلا بد من شيء يتصل بينهما به على حذف الضمير العائد الى الموصول وكون بين فاعل
يصل على قول من يقول انه فاعل في قوله تع وقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذهب
الى ان معناه معنى المرفوع الا انه ما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون
عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان يكون الضمير مما لا بد له لفظا او تقديرا اذا كان الموصول
اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عائد بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى مجرد الصلة
فقط فانهم يعدون الحرف الذي يتقدر الى الجملة بعده مثل ان وما المصدريتين وان المشددة
المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما

وهو [illegible] عيونا [illegible] وقوله
[illegible] عن النسبة [illegible]
وهي لا يكون ح
عيونا ح

وانما احتاجت الموصولات الى الصلة لانها
مبهمة في اصل وضعها ولذلك سميت تلك
مبهمات فلا بد لها من جملة توضحها وسميت
تلك الجملة صلة لاتصالها بالموصول
وانما سميت الموصولات موصولات
لاتصال الجملة بها ح ح

حرجوا عليه ويجوز حذف بعض الحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما
الدواهي ليفيد الحذف وان الداهية الصغيرة المنفهمة من اللتيا بتشديد الياء لتصغير التي والكبيرة
المنفهمة من التي المعطوفة عليها قد بلغتا من شدتهما وشناعتهما مبلغا لا يمكن شرحه فترك
على الابهام من غير صلة مبينة له وكذلك قد يحذف العائد اي حذفا معنويا لا نسيا لكونه فضلة
ومستغنى عنه لانه لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا لزم اخلاء الصلة عن العائد
اذا كان العائد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله
او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضلا منه اي موليكه اي الشيء الذي الله يعطيكه فضل منه واليه
اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا واتسع فيه بان يجعل المجرور منصوبا بجعله
المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمره
والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي
قاضيه فحذفت الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد وان يكون
روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو في عمرو من ومنه قولهم لا بد وان
يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس بلا بد ان تثنية وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل
هذا للعطف على المحذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام ما يناسبه كان يقال ههنا لا بد ان
يوردوان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي ولعل
هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت
صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول
المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة
او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذا هي الجملة الخبرية لان غيرها الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت
وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا تعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قلت
لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط وقعت صفة لمذق
قلت هذا مؤول بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية معمولة للقول المحذوف وهو الصفة
في الحقيقة وفسر الجملة الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي موصول البعير مبتداء

منطلق

منطلق خبره والمبتداء مع الخبر جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة الموصول والموصول
مع صلته في محل الرفع على انه مبتداء وزيد خبر ذلك المبتداء اعني الموصول والفعلية الصريحة نحو الذي انطلق
ابوه عمرو والمقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلهما الضرب بالفتحتين والضرب
بضم الضاد فكسره دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل
فصير الفعل المعلوم على صورة اسم الفاعل والفعل المجهول على صورة اسم المفعول لتغاير معاني
المعنى والظرفية الذي موصول في الدار خالد ظرف مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية
صلة وهو مع صلته في محل الرفع مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر وقوله
فيه اي في المختص صلة ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة والصلة لا يكون الا جملة
اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره البقيع
ما حصل فيه فاعله الظرف عائد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة والضمير البارز
في فيه مجرور المحل يرجع الى المختص والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول المختص و
والتحقيق ان منصوب المحل هو الموصول فقط لكن النحاة لما راوا انه لا يصير تاما بحسب
الاستعمال الا بصلته حكموا بان منصوب المحل او مجروره او مرفوعه هو مجموع الموصول والصلة
ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار والمجرور ظرف مستقر
منصوب المحل على انه حال وهي اي الحال اثبت الضمير بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل
عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا ماشيا او لبيان ×
هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين واو هنا للعناد والخلو لا يمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة
واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان لما لازم الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها
بيان للفاعل بقوله وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل
عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا
قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف
قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واما تقييدنا المفعول
بقولنا به فبناء على ان المشهور والمختار عند المحققين هو ان الحال لا يقع عن احد المفعول به لكونه فضلة
بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيد اكبين ان وزيد فاعل في المعنى لا على انه مفعول معه لفظا وان فهم من
كلام بعض شارحي اللباب انه يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا او بعكس

او يمكن ان يقال انه على تأويل وقع ضر في شديد اما لام العهد او عوض عن المضاف اليه
وهذا اي كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثر لانه قد وقع الحال عن المبتدا
والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان
قيل كيف وقع حنيفا في قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا
لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تع ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا عنه وبهذا ذهب بعضهم ان كل حال
وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو متأول باحدهما وهذا الحال يعني من النحو اما لبيان هيئة
الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل ظرف كما مر والعامل فيها الظرف
او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من الموصول وهو ما فيه لانه مفعول النقص والعامل
فيه النقص لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن
البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة قريش
وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكون ما قبلها
اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة كقوله تع فاجتنبوا الرجس اي القذر من الاوثان
فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر من البيانية لكونها الكلام
فيه لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور
مطلق ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها كرأيت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة
فحال عليها كقوله تع فخرج على قومه في زينته اي متزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير
المحض منهما محتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة المخصصة
بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة غير المحضة فنحو تعجبني الزهر في اكمامه فان المعرفة بلام
الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلق كاليوم
والفوق ونحو ذلك مثل الظرف المتعرفة كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة
فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام
النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا لا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة
للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية
اي الجزئية الاضافية كالحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان المطلق والعكس

ما موصولة فيها مع فاعلها المستكن فيه جملة ظرفية صلة اي ان كان ما قبلها نكرة الذي وجد قبلها نكرة صح

هذا السوال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات
وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير الجملة فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة
ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطويلا كان
في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع الطويل وقوله اذ نقول ان
الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية في قوله
ان توضح وتخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب آخر وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف
هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره
مثل الاشارة في الاسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت
من ضربته وجعلت من موصولة قد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر لفظ بل بغيره وهو
مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم تشر الى علم المخاطب
بمعين بل الى معين في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي واذا عرفت
معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه
فلهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي
الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تع ان هذه امتكم امة واحدة فامة حال من
امتكم وهو العامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتأويل انبه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل
فيها ان لكونه خبر ان وهو عامل في خبره على مذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه
ان النقض بهذه الاية الكريمة يبقى على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان
قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا ابتناء على الاكثر الاغلب والا لانتقض
بقوله لفظا ومعنى هما منصوبان على التمييز بيائين مصدر ميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء
على معنى انه يميز الكلام مميز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله النقص مميز عن ذات مقدرة في النسبة
الكائنة في جملة النقص لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او
من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي الولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ و
المعنى معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات او حال
بعينه بعض المحتملات التي تشادت وحصلة باعتبار اصل الوضع لا بحسب العوارض عن ذات
لا عن هيئة الذات على قسمين تمييز عن المفرد ولا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة

اي هو

وان رفع عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في
اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا او بالله دره فارسا او اعجبني طيب زيد ابا فقول المص لفظا
ومعنى من هذا القسم الثالث لانه رفع الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وهو
معنى المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه اى اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اى الكلام بهذا الحالة فيه
مع علله وضبط قواعده من جزئياته او معرفته بانتفاء الشك عنه اردت فعل ماض فاعله
وهو ضمير المتكلم اعني التاء المضمومة ان مصدرية المظ فعل مضارع منصوب بان فاعله
مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل بانه مفعول المظ وهو اى الضمير البارز
عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المظ مع ما عمل فيه منصوب المحل على انه مفعول اردت
واردت مع ما عمل فيه اى مع الذي عمل اردت فيه وهو اى قوله مع ما حال من الضمير المستكن
في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اى فان الولد الاعز مرادي تلميظ او مريد انا تلميظ
وقت استظهاره واعلم بهذا البيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة ههنا في محل المفرد وما
قيل انه اى مرادي تلميظ لا يجوز ان يكون معنى القول اردت ان المظ لعدم التطابق
بينهما حيث ان اردت تدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشيء بلازمه
ومعنى المظ اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالفم لمظا اذ اتبع بلسانه بقية
الطعام في الفم واخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا اطلق
التلميظ ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام والاذاقة فهو من الكناية المطلوبة بها الصفة ومع
كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه
الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي التحقيق واثبات ما يلايم المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل
في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل في معناه الاعطاء يقال لمظه فلان من حقه اى اعطاه بعض حقه
وهو استعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت
له ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر
ومعناه الحقيقي اى الغرض الاصلي من ايراد التلميظ يعني الاذاقة والاطعام التدريب والتعليم
فالمعنى الحقيقي من قوله اردت ان المظ هو اى اردت ان اعلمه من كلام مجرور بمن متعلق
بالمظ واعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض فكانه اشارة الى ان المطعم والمذاق قطرة
من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اى المظه شيئا من كلام الامام

الجمع

ويحتمل ان يكون من زايدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب
اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفات يدل
عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اى الامام مجرور مضاف
اليه للكلام المحقق مجرور على انه صفة للامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء
المهملة وفتحها لكن الكسر اولى وافصح كذا في مختار الصحاح وقال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي
لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيد والذي عندي بالفتح وكذا ابن دريد المحدثون كلهم بالفتح العالم
المتبحر وقيل هو مقلوب من البحر قلب المكان حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان
العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوات اما الماء فظاهر وقد قال
الله تع وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فقولهم من صار حيا بالعلم حيا لم يمت ابدا
فهذه المناسبة اى بمناسبة ان كلا من البحر والعالم مجمع لما هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب
من البحر على العالم المتبحر يعني يطلق البحر على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم
يطلق الحبر المقلوب عنه عليه ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا
علمه على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي وبلاغه قولهم التحقيق اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق
اثبات دلائلها بتحقيق المقدمات الماخوذة فيها ابي مجرور لانه بدل من الامام بدل الكل من الكل
بكر بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي بكر هو
كنية الامام وهي اى الكنية من اقسام العلم بقسمين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الا
صطلاح ثم ان العلم اما ان يصدر باب او ام او ابن او بنت او لا يصدر بشيء من ذلك فالاول
كنية كابي بكر وام عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي عم والثاني هو العلم الغير المصدر به
باب او نحوه اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب والثاني العلم الاصطلاحي والا يلزم
كون الشيء قسيما لنفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى
اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهو قد صرح بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم
وقد جعلوا قسيمها الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام وابن وبنت واللقب
علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى الاسم وهكذا قرره الشريف الجرجاني
في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطة
ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما في

الاسمى فيما الضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم
الشيء الى نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابي بكر بن سقطت الهمزة من ابن لوقوعه
بين العلمين وذلك اي السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه
ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد
لانه وقع وسط الاسم والوسط من مكان التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف
ابن خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير
ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذف ان اذا اضيف ابن الى غير
العلم كهذا ابن اخي لان وقوعه بين علمين كثير ومن ههنا يقال بثبوت التنوين في اللفظ وثبوت
الالف في الخط مثلا زيد ابن حسان فكذلك حذفهما وهو اي ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو اي
ابن مضاف الى عبد وهو اي عبد مضاف الى الجرجاني صفة نسبية اي متحصلة ببيان النسبة
للامام لا للعبد الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المراد معرفة اي معرفة الامام بانه جرجاني
دون بغدادي وغيره لا معرفة اباه فوصف الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى
فعل ماض فاعله الله مفعوله ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الندي وبالمد كثرة المال اي قبره
ومثله منصوب بتقدير او الضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لثراه عائد رفع على انه خبر بعد الخبر
لقوله والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى وسقيهم ربهم شرابا طهورا وجعل
فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اي من ملحقاتها ومما يجري مجريها في الدخول
على المبتدا او الخبر يتعدى جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول
وقال الذي يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب او حذف قوله الممتنع الاقتصار على احد
لا يرفع عنه ان يقال ان امتناع عليه من خصائص افعال القلوب لا يجري في ملحقاتها التي يجري
مجريها في مجرد الدخول على المبتدا او الخبر لا في خصائصها وفاعله مستتر فيه عائد الى الله تعالى الجنة
مفعول الاول وهي في اللغة البستان ومنه الجنات مثواه اي مكانه من ثوى بالمكان اقام به
مفعوله الثاني والضمائر كلها في ثراه وبعدان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا وانشائيان
معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء الشيء والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل
في الماضي فيهما ههنا في معنى الامر لانهي دعاء وهو ظاهر والدعاء في قوة الامر فان معنى قولك غفر الله
لك ليغفر الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق الله وليجعل فانما عبر عنه بلفظ الماضي تفاؤلا لكان المعنى

سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين

والجعل

والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر عنهما بالماضي او تادبا لكانه رأى اداء الدعاء بصيغة الامر
مستبشعا غير لايق لقانون الادب على ان قوله اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف
اي لم يعطف جاء في قوة الامر على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخوك
اخو مكاشرة وضحك فحياك الاله فكيف انتا حيث عطف حياك حال كونه في معنى الامر على جملة
الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اي باعتبار انهما خبر ان صورة لا محل لهذه الجملة الدعائية
من الاعراب لعدم وقوعهما موقع المفرد وهو اي عدم وقوعهما موقع المفرد فاعلم ان الاعراب
على ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما آخره حرف صحيح ولو
قال في الصحيح لكان اوضح لان بهذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره
وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في غير آخره نحو زيدا
او لا نحو احمد والانسب بقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو ومثل جاءني زيد ومررت
بزيد وكذا في غيره او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما
في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثل هذا ظبي وكرسي ورأيت ظبيا وكرسيا ومررت
بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورأيت دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني
من تلك المواضع الخمس في الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف
الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى سوق الاحتراز
عن المضاف الى ياء المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان الاعراب لفظي ايضا كما مر
لكن لما اندرج غير مضاف منها في الموضع الاول واحتراز الشارح عنهما معا لما يدل عليه قوله
الا اي قصد الى الضمائم والغرب من الاوثان نحو ابوه واخوه وهنوه وحموه وفوه وذو مال
والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني الزيدان ورأيت الزيدين ومررت
بالزيدين وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل
فيه لفظ الاثنين والمثنى المحلى نحو الحجرين على البلد وما بمعنى التكرار نحو كرتين اي كرة بعد
اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعراب كلها مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك
المواضع الخمسة في الجمع الصحيح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع
المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في المواضع الاول ولا
تنس ما ذكرتم من وجه الاحتراز ولو بمعنى ذوي جمع وقد يقال بهذا انه جمع ذو اعلى غير لفظ

مطلب [illegible] الاعراب

اورد الكرسي والمغزو اشارة الى ان ذلك الواو والياء في حكم الصحيح سواء ما قبلها حرفا صحيحا او حرف علة م

بالواو والنون حذف نونه للزوم الاضافه وبهذا مثل لفظة النساء فانها جمع امراة من غير
لفظها وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون والو
مال وعشرون ورأيت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين
وانما كتبت الواو بعد الالف حالتي الجر والنصب في اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر وانما كتبوه في الرفع
حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست بمجموع لانه بالواو في اولو وعشرون
ثلث وغيره مفرد اجمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت
به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس من تلك المواضع الخمسة
في كلا مضاف الى مضمر نحو كلاهما وكلايهما وكلاهما واحترز به عنه مضافا الى مظهر فان اعرابه تقديري
نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث قيل السر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة
الى مضمر انه لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ ومثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات
نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرعي اعني المضمر الذي هو فرع المظهر
لكونه كناية عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب
بالحركات واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قيل فلم لم يتعرض
حال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلام يتعرض الا الى الحالة التي تتغير فيه الالف
كلا اعني النصب والجر مثل رأيت كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل
كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال الثالث في التثنية وما
يلحق بها على قياس ما ذكر في الجمع لكان الكلام متفمنا ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء
الستة الى ههنا بالحروف ملفوظ ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب
فيها ملفوظة يعني بها الحروف التي هي اعراب على رأي او الحروف التي هي دليل الاعراب على
رأي آخر كما مر والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة
وهي الاسماء المعربة التي في آخرها الف مقصورة اي محدودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر
المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى
ظرفان لكونهما مبنيين نعم لو سمي بهما لكان معربا واعرابها كذلك سواء كانت تلك الالف
الثابتة مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء وسواء كانت تلك ثابتة في اللفظ نحو العصا

ولم يثبت

ولم يثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب
هذه الاسماء تقديرا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته
الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدر العدم الاعراب في الوسط
واذ تعذر اظهار الحركات فقدرت في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورأيت
غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركات نحو هذه مسلماتي ورأيت مسلماتي
ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قوله بتنوين العوض اي وانما
قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكره
لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشغولا بحركة
لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حر
كتين مثلين وان قيل كيف تكون الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب
مبني والبناء يمنع الاضافة كما مر جوابه قلنا لا نم اولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب
الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون
آخره لسكون وقفي لا سكون بناء اذ معربية اللفظ يتحقق بقابلية توارد المعاني المختلفة على معناه فلا
وجه لاخراجه عن المعرب ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصلي بمجرد انعدام ما يقتضي طوق الاعراب باخره
ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف
سواء وجد او لا وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم
على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث واذا واذ وغيره ذلك واحترز بقولنا موصوفا
بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة الاضافة الى ياء المتكلم لفظي في النصب
والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري
في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن الواو وانما يقدر في
الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو
التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث
من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب يحكى اما جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا علم
شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الى شخص ولشرا

مفعول ثانيا ثم جعل اسما لرجل ويكون تابط شرا من باب النهي والاعراب تقديرا على راي والتفصيل
يكون الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عددت فصار البعض مبنيا الاصل
واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية
اسما واحدا اجزاؤه حروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال
جاء تابط شرا برفع شرا لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي بسبب حكي لفظ الجملة لانه
على الصيغة في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح
ههنا مبني على هذا القول او مفرد في قوله الحجازي لان في قول النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا
اصلا كمن مرفوع المحل مبتدا وزيدا مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل
بالعكس في استفهام من قال ضربت زيدا فتنصب زيدا استفهاما بان السوال انما هو عن زيد الواقع
مفعول ضربت وذلك ان كل اسم سواء كان مفردا او جزء من المركب كان معربا في الاصل
وحكى ذلك الاعراب فان اعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديري
والاوضح في العبارة ان يقال فان اعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي كما حذف الفاضل في شرح
اللباب قبل ويكذا وقع في بعض النسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي خمسة عشر
علما لكن آخره على الفتح ويصير معربا تقديريا في قوله فيه اشارة الى ان فيه قولا آخر سنذكره
وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب
اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه
بعد العلمية علم محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم مبني كما كان قبل العلمية
رعاية لتضمنه الاصلي وقال الآخرون انه معرب من المعربات المحكية على الحركة البنائية
فان المجموع صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب في آخره لكن لما كان
الحرف الاخير مستغلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا
بالاعراب التقديري فان قيل فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز في خمسة
عشر على ترك الحكاية وجاز اعرابه لفظا قلنا قد كان الواجب في الصور تبين انه معرب
لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية
لانه يتركب بناء الى اعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب ولا يجوز العدول عن
اعراب الى اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي

ان يعلم

ان يعلم ان من المحكيات المعربة تقديرا الاول العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معين
معمول لما لا اعراب له لفظا مثلا ان زيدا وبل زيد وفي القيد الاخير احتراز عن المركب الاضافي نحو عبد الله
وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول منهما بعد
العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب العامل والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع
السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسور ما قبلها
نحو القاضي والرامي فان اعرابهما تقديري في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان
فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضي
بالنصب وقد جاء بالاسكان في النصب ايضا اي كما جاء به في الرفع والجر كالفتحة للضرورة الشعرية نحو قوله
مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية لامهل المقدر وبني منصوب
مفعول له اصله بنين جمع ابن سقطت النون بالاضافة اي عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم
اي ناصرون لنا وفي الصحاح الموالي الناصرون وقوله لا تنبشوا النهي من نبش البقل والميت اي خلع قشره
وكفنه نبش بالضم ونبش النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون حالة النصب
وانما قال لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه معموله اعني مهلا مع ان المقدر مهلوا لقرينة تنبشوا بناء
على المقصود بيان العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل يا تخنين اعطا مرين اعطي
يعطي القوس باريها اي ناحتها من بريت القلم من باب رمى وبالفارسية تراشيدن بالسكون حالة
النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل مأخوذ من قول الشاعر يا باري القوس بريا لست تحكمه
لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه ويتمهر فيه حق المهارة ومثل قوله يا دار
هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة الخامس من المواضع السبعة الجمع المصحح مضافا الى ياء المتكلم
بعد برد علية نحو قوله تع والمقيمي الصلوة فيمن قرا بالنصب فانه ليس بمضاف ان اعرابه بالحرف تقديرا
ونحو مصطفوا القوم فانه مضاف ملاق ساكنا بعده ملاقيا علامته مدة ساكنا لكان او في لبدخل نحو المقيمي الصلوة
وتخرج مصطفوا القوم نحو جاءني صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو
رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف
في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد والحرف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحرف
تقديرا اذ لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل يعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه
معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الا انا

التقديري من الاعراب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القول بالاعراب
التقديري في الواو المقلوبة ياء دون الواو المحذوف مما لا يعتد به لا لحدى ما ذكروه في الاعتذار من ان
الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح
الفصيح معا وقولنا مما في ساكن بعد مثنى اي ساكن كان من اللام التي في الاسم الذي اوله همزة وصل
نحو جاءني صالحو البلد الخ فلو لم يلاق ساكن نحو لك صالحو البلد في الرفع وصالحي بلدك في النصب
والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فيه كان معربا بالحروف لفظا فلذلك اخر زعمه السادس من تلك
المواضع السبعة في الاسماء الستة اذا لاقانا ساكنا بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو
البنت في الرفع ورايت ابا البنت في النصب ومررت بابي البنت في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة
التثنية مضافة ولاقانا ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ
لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك
ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف الالف
في الرفع فحركت بالكسرة المناسبة له بناء على ان فتحة ما قبلها تعادل لثقل الناشي من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف
النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت السكون بعدها فيكون معربا لفظا وبقي مما
يعرب بالحروف تقديرا مثل ذي من نمرتان على الحكاية في جواب رايت نمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما ظهر
الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اي ذي مما تلفظ به وهو قولك نمرتان قال سيبويه سمعت
اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما اطنبت الكلام اي كسرته في هذا المقام
لانه من مزال الاقدام اي مزال جمع مزلة وهي الموضع الذي لا تستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب
المحلي في الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات والاسماء الاشارة وكالافعال الماضية والجمل فان الاعراب
في هذه المذكورات ممتنع لا لفظا ولا تقديرا والفرق بين التقديري والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل
حيث كان الكلمة استحقت الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام
المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم تستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على
معنى متعلق يستدعي انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيره من معرب صحيح الاخر لظهر فيه الاعراب
فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع من التقديري فانه هو الحرف الاخير ويرد
عليه قول الجمهور اي الجار والمجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة
او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحلي فيه مع انه ليس بموضع لم تستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائهما لان

مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا
شاملا للجمل وغيرها لكن ينبغي ان يقال ان بزيد مثلا يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب اذ لو و
قع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم
ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو على اصطلاح المتاخرين وهو الحسن
لما فيه من الامتياز واما الاوائل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله في المفصل الاسم المعرب ما
اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا فليتامل في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفائس النحو
يقال للشيء النفيس اي يتنافس ويرغب فيه **حتى يتعلق** اي تتشبث من علق الشيء اذا تشبثه وبيان هذا
التركيب موقوف على تمهيد مقدمة ان حتى تجيء على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول للجر نحو اكلت
السمكة اي الحوت الواحدة حتى راسها واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه
يفارقها من حيث ان مجرور حتى لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كائنا بحيث يستوي في الفعل المتعدي
جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء
اليه كذلك اما بملاحظة الضعيف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوي نحو مات الناس حتى ادم او
الانبياء او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيئا ملاقيا لجزء ما قبلها كائنا الى
ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا التخصيص معنى قوله اي على
تقدير كونه حرف جر ان المجرور انما ينتهي به المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى
راسها ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي به المذكور قبلها حتى عند ذلك المجرور نحو
نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي عنه لا به لانه ليس بجزء منها لان الصباح
من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما اشترط ذلك لان الغرض الموضوع
في الفعل المتعدي يجب ان ينتقض ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وذلك
الغرض انما يتحقق بذكر اخر جزء من شيء او ملاق في اخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد
حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال جمهور الفقهاء الاصح ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها كما في اكلت
الراس بضم الهمزة مجهول الكل وكذا في الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين
المذكورين ويدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة
لا يدخل فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نعيم الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم قوله
مطلق قيد للمنع لا للنفي بل الوجه انه يقال ان كان الذكر بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالراس

متى والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا الاشارة في كلام المتن في المقصود فنفي الكلام ابن الدرك في الغموض
الثاني من تلك المعاني الثلاثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى
بعمرو والاولى ان تمثل بنحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما
قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله لكن شرطها في اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها
لما قبلها فهي تخالف ساير حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرطوه لانها
موضوعة للغاية والدلالة بالجر اي وللدلالة على احد طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس
حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له
وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه وطرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم
او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء معناه ذو الغاية
فقوله ذو الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رأيت
الرجل حتى امرأته بالنصب ولا اكلت بالجر حتى الرمان بالجر وان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك
فعليك بالتدبير التام فيما تقرر لديك ويلوح ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق حكم مما قبلها
بالشيء شيئا اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن الشرط ان يكون
مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتاويل نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء باختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقيا لجزء كما جاز في الجارة لما قدم
من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها ولشرط ان يكون اقوى من ساير اجزائه نحو مات الناس حتى
الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير
المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفى في ذلك بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه كما في الجارة اذ لا يكتفى
ذلك في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين
الاول عدم جواز كون مدخوله ملاقيا لجزء ما قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف
والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة با
لمظهر لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلاثة
كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبر نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا
نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم ان اي حتى في قوله حتى يتعلق
يجوز ان يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان الجارة كما تجيء بمعنى انتهاء الغاية

قد يجي

٤١

قد يجي ايضا للسببية بمعنى كي وهو قليل وقد يجي ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها
تجي بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وان المصدرية
مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل
الا بعد تقدير ان بعدها فيجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اي حين ان يكون
جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك
اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى متأخرا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار كقولك
حتى ادخل الجنة فالاسلام قد تم بالدخول والدخول في الجنة متأخر وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت
حتى ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان متأخرا وانما يجب
ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي
كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها بالشرط الاضمار ان تعد حتى الجارة سواء كانت حتى
للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى هاهنا
للسببية لم تتعرض الشارح الا اليه وهاهنا كذلك اي ما بعد حتى لان التعلق بطبعه امر مستقبل
بالنسبة الى قبلها وهو ارادة التلميط والجملة الفعلية اعني يتعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو هاهنا
متعلق بقوله المظ والجر وهاهنا وهو التعلق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبلها وهو حتى ارادة التلميط
الظاهر ان يقال وهو التلميط عنده اي ينتهي عنده لانه والحاصل ان التعلق وان لم يكن جزءا مما قبلها
الا انه باق فيه لانه من لوازم التلميط وروافده عادة فقد ثبت وتحقق الشرط كون حتى حرف جر فيجوز
ان يكون جارة بمعنى كي وهو الظاهر ويجوز ان يكون حتى هاهنا عاطفة ايضا فيكون يتعلق معطوفا
على المظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة
التي كذلك اي منصوبة المحل وهي المظ والمعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول
اردت واما لفظ التعلق فمنصوب بالمذكورة الناصبة لا بالمظ ما لا نسبي بخلاف ما اذا كانت
حتى جارة فانه اي لفظ يتعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكر انفا وشرط كونها للعطف
وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود هاهنا لانها حتى هاهنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة
تعليم العلم للولد وطرفاه اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة
بان مع الفعل ارادة تلميط والتعلق بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة ليلائم قوله فيكون بين التلميط
والتعلق مجانسة بان يكون التعلق جزءا من التلميط هاهنا وهو ان التعلق بسبب كونه من لوازم التلميط

عادة صار كالجزء من التلحيظ والتفوه معادة ايضا لان تعلق بالطبعة اقوى من التلحيظ فالمعنى اردت
ان المظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما اي ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لا فتح معنى التدريج
كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى بمعنا الابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبر ولا كلام مستقل منقطع عما
قبلها فلا تكون الابتدائية لفوات شرطها انتهى تفكر امر من امعنت اي اطنبت واسرعت
يعني مبالغة كه وم كذا في الدستور والمعنى احسن تاملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار
الصحاح الغامض ضد الواضح من باب سهل وبطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل للاضافة
الطبع اليه عايد الى الولد الاثير وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبتداء الحركة مطلقا سواء كان
لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاجسام
والمراد بمبداء الحركات الصور النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبتداء
الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي يكون مبتداء للحركة الهابطة من شعور بها كذا قال الامام شرح
الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب
الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع السجية التي
جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطبايع بالكسر انتهى وقوله
بعض الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد بهما
بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته وقوله من لفظ لفظ مجرور محلا والهاء ايضا مجرور المحل
للاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل والحلو بوزن الفعل صفته
مجرور صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة في قوله
ما ينبع اي يسيل وقوله منه متعلق بينبع والضمير المجرور عايد الى الموصول ولفظ ينابيع مرفوع
على انه فاعل ينبع وهو اي لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع
ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظ حال من فاعل يعلق لانه لا
يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال انما لبيان هيئة الفاعل
او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل
على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي
على ما عرف الشارح فيما سبق الوجه الثاني ان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق
الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذوي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة

فانه

فانه لو تأخر لالتبس بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا كاتبا ثم قدمت في حال الرفع
والجر وان لم يلتبس اطرادا للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حا
لا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظ فيكون تقديره اي الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظ
الحلو وهذا التقدير غير جايز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله وهو
مبتداء راجع الى ما وقوله منه اي لفظ خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو
اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على
الموصول لانه اي ما في حيز بافي حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبينة
للموصول صار كالجزء فلا يجوز تقديم شيء من الصلة والبعض على الموصول لاستحالة تقدم الجزء التالي
من شيء وجزء ذلك الجزء التالي على ذلك الشيء لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها
والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالي باطل لاستلزامه الجزء
فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظ مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة
اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة
لذيها لانها صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم الجار
فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف
الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم حال
على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكر في الوجه الثاني لازم على تقدير
جعلكم اياه حال من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متاخرا عن ذلك فيكون في حيز الصلة
ايضا لانا نقول لا نم ما ذكرتم بل اللازم حينئذ اي على تقدير جعله حال من الموصول تقديم ما في حيز الموصول
وما في حيزه اي حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز
الموصول جايز فقطرات الفاء للعطف بعد الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون
علامة الجزاء لشرط محذوف فالفاء حينئذ فاء فصيحة وذلك لانها افصحت اي لا ظهرت وابنائها
عن محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام المصنف تقدير الشرط هكذا
اذا كان الولد مستحقا للتحفة ومحيطا بجمع داره فقطرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب
لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به
في السعة اذ قد يقع في موضعه ان اذا لا يجزم الا شاعر كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة

فاخبر فكل غيابة فستنجلي ولهذا اخر واجواب اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة
اي معرة وغيابة الجب قعره والمراد بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء
في فاخبر جزائية وفي فكل تعليلية وكل مبتدا وقوله فستنجلي اي ستزول خبره ودخول على خبر المبتدا لا
اذا لم يصف بما يتنفوه الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تصيبك او يكون الفاء زايدة
في مختصراته متعلق بنظرت ونظرت في المختصرات عبارات عن فكره وتاملة فيها لان النظر اذا استعمل
مع في يكون بمعنى التفكر كما اذا استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب على الف
المرتب والصحيح في مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام المضبوطة مجرور
لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها و
والمطابقة تشترط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كان فعلا له اي اذا كانت الصفة
فعلا للموصوف وقايمة به كما يجي بهذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقايمة به يسمى صفة سببية نحو
جاءني زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب اشمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما
فعل الموصوف وقايم به فان الاشمال جمع شمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وا
يتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل واذا اختلط بماء المرأة ودمها والعلاقة
والاختلاط وصلانا قايمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت
هذا على تاويل لان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الموصوف فكان الموصوف
مجمع تلك الاجزاء ووصفوه بالجمع وههنا كذلك اي الوصف فعل للموصوف قايم به لان المضبوطية
فاعلة بها قلت ههنا فاعله وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم
الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق الهاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في نحو قولنا
النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في
تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى
في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان
جاز العيون والايام فعلى وههنا المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والا
فافراد من هذين الجايزين الاخص في الافراد وكذا الكلام دون بمعنى قدام في الاصل
وقد يجي بمعنى الفعل ضد فوق وعلى كلها يحل يكون مع فاعله في محل النصب على الحالية فاعل
نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصراته المضبوطة حال كوني متجاوزا انا الكتب المبسوطة بهذا والعلم

انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل او معناه والثاني
انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها او بعد المعرفة المحضة فحال
عنها او بعد غير المحضة منهما فمحتمل لهما والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق
الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في واحد من هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز
ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله والعامل فيه
اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع
لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحو وهو ظرف وقع بعد المعرفة وهي مختصراته فهو حال وقد عرفت
في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اي في النصب دون على الحا
لية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان النصب على الظرفية
هو لفظا دون وحده وعامله محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون
مع فاعله المستكن المنتقل اليه من فاعله بعد حذفه قلنا نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعد
ول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى فاعلم ان دون يجي بمعنى غير ايضا صرح به في شرح
اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصراته المضبوطة
مغايرة الكتب المبسوطة كتب جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها مجرورة على انها صفة كتب لا يخفى ان
الضمير في كتبه ليس جزءا من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتب بالمبسوطة بسبب اضافته الى
الضمير ذكرها معا فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منهما
قوله العز بها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد
انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف
نحو عندي مثاقيل ذهبا او في المبني كما لاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك
وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا العينية في نحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنون
التثنية وشبه الجمع او بالاضافة وقول المص تعاورا اي تداولا واستعملا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين
تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا
او كل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب مميزه فاكثر قد نصب تعاورا على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين
تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء على
ان الاسم والاصل تحقق التنوين انما سقط العلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل

الشارح بقوله لان كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا وليس شئ كيف
وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك
شاهدا على ما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان
افعل التفضيل مميزه سببي لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد ان
يصير افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصلح لذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكثر
رجال انتهى قد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت
تقدير السقوط بالاضافة كما زعمه الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة
عشر اذ اصله خمسة وعشر فتنوين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين
وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كالعشرة ومائة حذفت الواو والمغيرة للانفصال وبني الجزآ
ان فحذف التنوين عنهما للبناء لان التنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وبهذا الكلام على ما جعله
الشارح من انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه من اسناد اكثر واليه ذهب شارح الضوء
حيث قال هو تمييز من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى
علمت انتهى **بين** منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاور **الايمة** جمع امام مجرورة لاضافة بين
اليهما والمفعول الثاني وجدت **المائة** وهي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى
الى مفعول واحد بدل البعض من الكل **والنحو** منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله
والجمل وهذه الثلثة اعني المائة والنحو والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد
القاهر الجرجاني وهذا الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت
اي لقيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعول
الاول تعاور الايمة والمائة مفعول الثاني من قوله وهذا الاعراب الى ههنا تلخيص مما
سبق وتبين لك مما لا يخفى **فاستطلت** فعل وفاعل والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ماء
خوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والافقد
يكون السكالان بمعنى طال صرح به في الصحاح **ان** مصدرية **الكلفة** فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب على انه مفعول اول لالكلفة
وعايد الى الولد وهو اي الكلفة يتعدى الى مفعولين اللذين ثانيهما غير الاول ومفعوله
الثاني قوله **جمعها** فالهاء مجرور المحل لاضافة جمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة

الفعلية

الفعلية على الكلفة مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت **واحملة** اي
الكلفة منصوب معطوف على الكلفة وهو اي احمله يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما
يتعدى الكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني قوله **رفعها** والهاء مجرور المحل لاضافة
رفع اليه عايد الى الكتب الثلثة **كراهة** مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو
اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة عنه
في الوجود نحو جئتك اصلاحا حالك او سببا باعثا عليه في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو
قعدت عن الحرب جبنا وهو مضافة الى مفعوليهما وهو اي مفعولها لفظ **ما** وهي لفظ ما موصولة
فيهما جملة ظرفية صلة وقد مر نظيره غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه
وكراهة الفاعل متروك تقديره كراهة ما فيهما اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيهما عايد
الى ما تقديره كراهة ما حصل واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا
لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني
ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان
يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول
زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا حالك فاذا وجد
هذه الشروط الثلثة باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه حينئذ يشابهها بالمفعول المطلق بدخوله
في ضمن الفعل العامل لانه فعل الفاعل الفعل المذكور ومقارنا لوجوده فكما يتعدى الفعل
اليه بغير الحرف كذلك يتعدى الى المفعول له بغير الحرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة
المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة لانه اذا
فقد بعض الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول
نحو جئتك لاكرامك الزائر اياه يندرج اكرام المخاطب في فعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في
فعل ذلك وهو ظاهر وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام
في نحو جئتك لاكرامك الزائر لفقدان الشرط الاول فان المجي فعل المخاطب وفي نحو جئتك للسمن
لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن
مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمخاصمتك
زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في فعل الـ ... ايضا لان الفعل الواقع امس

يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وبعد ظان قلت بل يجوز اثبات اللام عند وجود
تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل
يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه حينئذ يشبه الحال والتميز ما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال
في ضربت تاديبا او للتاديب قال ابن مالك جر المفعول له بشروط النصب مقرونا باللام
اكثر من نصبه والجر دون اللام بالعكس ويستوى الامران في المضاف وسيجي تمامه انشاء الله اى سيجي
تعليل هذا المذكور او هذا البحث وعدل الى الغير الموفاة ان شاء الله تعالى **من الاشياء** جمع شيء
كقول واقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع
الهمزتين بينهما الف وثقل الهمزة الاولى الحلقية اللا الصدر اى قلبت اللام قبل فكان موضع الفاء فصار
وزن اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى التاخير غير منصرف قال
في جاربردي ان لهم في لفظ اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه
بوزن لفعاء اصلها شيئاء قلبت اللام قبل فكان موضع الفاء كراهة الف بين همزتين
وهذا القلب شايع ذايع وعند الكسائي بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح و
السكون ويلزم منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصله اشيئاء بوزن افعلاء حذف
اللام كراهة الف بينهما جمع شيء بتشديد الياء بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزم الاخذ
من غير الشايع وعليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول
منصرف وعلى التاخير منصرف لا يخلو عن شوب ضعف وهى الاشياء مجرورة بمن وا
والجار والمجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو اى الموصول في محل المفعول
لكراهته وان كان في الظاهر مضافا اليه لهما **المعادة** اسم مفعول من اعادة مجرورة على انها
صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لم جاز الامران اى الافراد والجمع
اختير الافراد للاختصار **وان** الواو للحال وان للشرط **كانت** فعل الشرط وهو من الافعال
الناقصة واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء **لا تخلو** فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط
وعليه ان يقال لا نم ان جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن حقيقة الشرط استغنت
عن الجزاء فهو اى قول المص وان كانت لا يخلو مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف
ولو ذراك ان باق على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا يخلو جزاء له فانه من تتمة الشرط
لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب

المحل

المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط في موضع الحال
من الاشياء وانما سلخ لان الجملة الشرطية يتصدرها حرف الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد
يرتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن حقيقة
الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه
لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك
لا لانه اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة
الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة
الى انهم قد يوقعونها حال من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها جزاء
عن ضمير ما اريد عن الحال نحو ما جاءني زيد وهو ان تسأله يعطك فيكون الواو وقع موقع الحال
في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية يكون جزاء من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم في ذلك
طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبر المبتدا مع بقائها على حقيقة الشرط
وقول المص وان كانت الخ من قبيل الاول وهي اى الاشياء في المعنى المفعول فقوله وان كانت
لا الخ من قبيل الحال عن المفعول لا كمال الاشياء عبارة عن الموصول في كم ما فيهما وهو ان
الموصوف منصوب مفعول لكراهته قبل الاضافة تأمل وسيجي التحقيق بهذه المسئلة في شرح هذا
الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال بهذا الوجه بهذا الوجه مستتبع للعطف له كما لا يخفى على
الذوق السليم **من الافادة** مجرور بمن متعلق بلا الخ **فاستعفيت** فعل فاعل والجملة معطوفة على
استطلت **منها** اى من الكتب الثلثة متعلق باستعفيت **بهذا** اسم من اسماء الاشارة
مبني على الفتح بل على السكون لشبهه الحروف من حيث الاحتياج الى ما اشار اليه كما ان الحروف
محتاجة الى متعلقها لكن محله ههنا نصب لانه مفعول استعفيت **المختصر** منصوب لانه
صفة هذا او عطف بيان له او بدل المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا
لمبني وتابع المبني لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مع امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه
فان قلت لم جاز يا زيد الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لان
حركة المنادى المبني حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء
العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء وتعقبت معطوفة
على استعفيت **عن** حرف جر **كل** كلا مجرور به واعلم ان التنوين العوض اما عوض

عن المضاف اليه نحو يومئذ وح اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه
لانه عوض عن التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال عند البعض منهم
والتنوين فيه اى فى كل عوض عن المضاف اليه اى من قبيل الشق الاول دون ما عداه اى
عن كل واحد منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اى فى تكرر راجع
اليه الكل فى قوله عن كل منها وهو اى تكرر فى تقدير المصدر مجاز مفعول تعبيت اى تعبيت
عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنع نفس المسئلة
المتكررة وهو غير جائز لان المراد فى التكرر دون المتكرر ولو حكم بجواز نعتها اى بجواز نفى نفس
المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعنى المصباح مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد
بل مؤدا فى الف دلانه يلزم مثلا ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة اما قوله
الفاعل مرفوع بيانية اى مسئلة هى قلنا الفاعل مرفوع مذكورة فى الكتاب وبطلانه
بين بمكرارته اى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة اه قيل لكن فيه ما فيه لانا لا نم انه يلزم
من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة التى هى المسئلة النحوية لان المتكررة هو الشئ
الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل فى المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفى
المجموع المركب من الموصوف والصفة نفى كل جزء اعنى الموصوف الذى هو المسئلة النحوية ههنا
مع الصفة التى هى تكرارها لان نفى المجموع قد يكون بنفى قيد من قيوده ولو قال بنفى جزائه لكان
اظهر فلم لا يجوز ان يكون كذلك اى بنفى المجموع بنفى قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفى
المتكرر ههنا بنفى تكرر لا بنفى نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفى نفس المسئلة او نقول فى دفع ما
قيل ولا يجوز ان يكون موصولة اه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف ههكذا
او نفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فحينئذ يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام **استقلالا**
منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا انا **للمعاد**
متعلق بالمستقل لاو هو اى المعاد مصدر ميمى بمعنى الاعادة والتكرار **واستقلالا** معطوف
على الاستقلال الاول فيجوز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا **للمفاد** متعلق بالاستقلال
واعلم ان لفظ المفاد مصدر ميمى كالمعاد والتقدير لاجل استقلالنا لافادة التكرار
على ان يكون الكلام عوضا عن المضاف اليه وليس كلهم مفعول اذ لا يستقيم المعنى الا
بارتكاب الحذف فى فاعل الاستقلال ومفعوله معا اى لاستقلالى فى افادة التكرار

يستفيد

يستفيد لان الاستقلال عدا الشئ قليلا وذا لا يتصور فى المفاد لان المفاد هو شخص المستفيد
على تقدير كونه اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه للعهد الخارجى والمعهود هو الولد فالمراد من
المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقوله من قال
ان اللام فيه بمعنى الذى لانه فى الصفة وهى فيها اى اللام فى الصفة اى فى الاسم الفاعل
والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى الذى ~~لانه فى الصفة~~ الموصول لا حرف التعريف فلا
فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافى الجنسية والاستغراق
بطل قوله قول من قال مبتداء وبطل خبره وما بينهما معقول لقال لانا نقول القول يكون اللام للجنس
على مذهب المازنى والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده فى الصفات مطلقا
سواء كانت تلك الصفة بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا اى او لم يكن بمعنى الحدوث
بل كانت من اعداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان
على كل فرد من افراد الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الان او منكرا فيه ولهذا استعملها
اى شخص كان من العارف بمعنى التصديق والانكار والجاهل بهما وبهذا النظر ذبيحة اذا
اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف خبران اللام ولو سلم
انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نم ان الموصول ينافى الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم
الذين يأتونك الا زيدا او اضرب العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اى الذين
واللام فى العالمين موصولان كائنان فى هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما
صح الاستثناء الذى شرط دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء و
كيف ينافى الجنسية والاستغراق وارباب المعانى والبيان قد قالوا ان الاقسام الاربعة
للتعريف اعنى العهد الخارجى وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهنى جاز فى الموصول
والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها فى المعرف باللام بعينه فليتامل ولا مخافة
التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا على فوائد لم تخرجوا اليها الا واحد بعد واحد من اولى
الالباب **غير** هو صفة فى الاصل بمعنى المغاير اى مغاير المدخر ويستوى فيه الاحوال كلها
لان فيه معنى النفى فجرى مجرى حرفه فى عدم التصرف ومما ينبغى ان يعلم ان النحاة قد منعوا
تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية وقد
يوجد ذلك ايضا فى كلام العرب العرباء بل فى عبارات بعض العلماء اى فى كلام المصنفين

فكانهم جعلوه بمعنى المغايرة ويكون غيرهها منصوب على الحالية من ضمير استصفيت مدخر بالدال
المهملة المشددة مجرورة لاضافة الغير اليه ويكون اسم فاعل من الافتعال اصله مدتخر قلبت التاء دالا
فصار مدذخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدّخر وجاز فيه ايضا
مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال
والذال كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا
والذال دالا وجاز فيه ايضا مدذخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما
في الذات فضل منصوب على انه مفعول مدخر النعمة مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل
مدخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد على غيره ويكون في معنى النفي ان عمل اسم الفاعل
مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اى عند تجرده عن اللام اذ عند دخول
اللام الموصول عليه ليس يكون في الحقيقة اسم الفاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال او الاستقبال
بل يكون فعلا في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اياه امس زيد اى الذى ضرب وانما اشترط
ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع
لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا
الاشتراط انما يكون فاعله في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل
عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير
سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل
وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه وكذلك
يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء
الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الوا
ضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار
تضمنه معنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل يكون بالفعل اولى منه بالاسم وذلك
انما يكون مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سيذكر فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار
كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل او وقوعه يكون بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي
فالنفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام شانه ان يكون من الاحكام والعوارض
دون الذوات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او ما في معناه اى في معنى حرف النفي من الاسم

م اسم فاعل

يكون للترجيح لشدة احتياجه الرفع بالفعل

او فعل

او فعل في معناه نحو غير دليل مثال الاسم كما في قول الشاعر وان امرأ لم يفن الا بصالح لغير
مهين نفسه بالمطامع فان مهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قايم
الزيدين قوله وان امرأ في مختار الصحاح المرء الرجل تقول هذا امرأ صالح وهذه مرأة صالحة
فاذا دخلت الف الوصل في المذكر وقلت امرأ فثلث لغات فتح الراء في كل حال وضمها
في كل حال واعرابها في كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يفن
على وزن لم يرم صفة امرأ ولغير بالام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهين على
وزن مجيب اسم فاعل من اهان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى طمع يعنى ان الرجل الذى
لم يتهم الا باعمال صالحة لا يهين نفسه بالطمع في كل موضع الثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام
ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل
مقيم والعذر منصوب على انه مفعوله مقدما اى امقيم يعنى ايقبلون عذرى قوله شعرى بكسر
الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال
والتقدير ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام
او معنى فان الشرط فيه يكون الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من الاسم نحو ابن جالس
صاحبك وكيف مصبح ابناك وكم ما كثير صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدأ صريحا نحو
زيد قايم ابوه او منويا كقوله وكم مالئ عينيه من شيء غيره فان مالئ نصب عينيه لاعتماده على كم الخبرية التي
ليست بمبتدأ صريحا لكونه في الظاهر نكرة غير مخصصة بل مبتدأ منويا فانه مخصص معنى الا يرى ان قو
لك كم رجل لغيبة بمعنى كثير من الرجال ومن هذا فاعلم ان تخصيص المبتدأ النكرة بالصفة على ثلثة ا
قسام اما بالصفة تقديرا او ملفوظا او بالصفة لفظا ويكون ظاهرا او بالصفة تقديرا نحو قولهم شخب
في الاناء وشخب في الارض اى شخب واحد او شخب من اللبن او بالصفة معنى ومنه كما في كم الخبرية فان
الوصف ههنا من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما التقدير مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا
هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخا
مس ذو الحال بان يكون الفاعل حالا نحو جاء زيد راكبا غلامه ويجوز فيهما اى في الحال اعني في
مواضع اعتمد اسم الفاعل فيهما على ذي الحال الاعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس
منها الموصول نحو الضارب ابوه قال سيد ركن الدين العلوي بفتحتين في كبيرة اسم شرح
للكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله يشتغل عنه المقص مقوله هذا وبعضهم على وجوه الاعتماد وان

يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعول له لاعتماده على
يا لكن المحققين قالوا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا
جبلا اى كوكبا طالعا على الجبل واذا وبعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو
ان قايم الزيدان ومما ينبغي ان يعلم فى هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة لاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد وكذا الكسر يعمل به ما جرى بها كالمنسوب اى منسوب
والاستعارة مثل اهاشمى ابوك واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجرئ فعمل عمله وكذا
عمل هاشمى فى ابوك لكونه فى قوة اسم المفعول اعنى منسوب الى هاشمى وهذا الاشتراط اى الاشتراط الا
عتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش منا فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا
قايم زيد فقايم فيه اى فى قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين والاخفش
يحتمل الامرين احدهما ان يكون قايم مبتداء وزيد مرفوع على انه فاعله والثانى ان يكون خبرا وزيد
مبتداء واما قايم الزيدان او الزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان
او عن الزيدون لكونه اى لكون قايم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة
للمبتداء شرط فى الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتداء
وجايز عند الكوفيين اى قايم الزيدان او الزيدون جايز عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتداء
وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وهذا الخلاف بعينه من غير تفرقة جار بينهم فى عمل الظرف فى الاعتماد
وعدمه يعنى ان الظرف المستقر انما يعمل فى الاسم المظهر بعد عند البصريين بشرط اعتماده على
احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شىء منها فالاسم الواقع بعده مبتداء مصدرا كان
او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل
بين الحذف وغيره فى اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه
بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اول شىء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء
مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والا
خفش فلا يشترط الاعتماد فى اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط فى اعمال اسم الفاعل والمفعول فى حرف
جر عاية مجرورة به متعلق بمدخر وهما مصدر مضاف الى مفعوله وهو عبارات جمع عبارة من العبور
عما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل متروك
تقديره فى رعايتى عباراته والضمير البارز المفرد المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه

عايد

عايد الى الام الفصيحة اى الخالصة من تنافر الحروف نحو الهعخع ومن الغرابة نحو تكاكاتكاء و
افرنقع ومن مخالفة نحو الحمد لله العلى الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه
زيدا باضمار قبل الذكر وتنافر الكلمات كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله سا
طلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل فى موضعه مجرور فى صفة العبارات فان الفصاحة
كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة
نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح فى النثر وقصيدة فصيحة فى النظم وفى جمع الفصيح
مع ان الموصوف جمع للاختصار كما مر فى المطبوطة وغيرها وهى من الحروف الجوازم للفعل المضارع
وهى خمسة نحو لم يضرب ويسمى بالجحد المطلق فى عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز
ان ينقطع فى زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها
بالحال وذلك لان لما تنفى لقد ضرب اخبارا عن الماضى المتصل بالحال فكذلك نفيه وهى ليس
كذلك لقلة حروفه من لما وهذا اجلى مصداق ما يقال زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وان
الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اى اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغايب
او المفعول الغايب او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهى مكسورة
والفتح ايضا لغة ولا النافية على الفاعل المخاطب فى الاغلب وقد يدخل ليفيد التاء الخطاب
واللام الغايبة فيعم اللفظ بمجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا او بعضهم غايبا
كما قرا فى الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم مما ذكرت ان لا يجئ صيغة المتكلم فى الموصوف
من الامر والنهى وقد صرح ابو حنيفة رحمه بخلافه حيث قال فى تصريفه غير انه لا ياتى الوجهان
للمتكلم فى المعروف من الامر والنهى قلنا معنى كلامه انه لا يجئ من غير تاويل لئلا يلزم امر الشىء
لنفسه او نهيه والامور باقى الاستعمال كثير لا يصح انكاره مثل قولهم فلنشرح ولنبحث وغير ذلك
ولهذا فسر الشريف رحمه عليه قول السكاكى فلنعينها بقوله اى اذا كان الباقى فى الاعتبار
الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليس على حقيقته بل المراد بها
الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور ثم فانه تعيين اطو فعل مضارع مجزوم بلم
سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوى بالياء الحذفها بين فى موضعه ان حرف العلة فى آخر الفعل
المعتل اللام بمنزلة الحرف الصحيح فى اخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة
معطوفة على جملة استقصيت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شىء مجرور للاضافة ذكر الذى من

حرف جر سائلها مجرور بها والجار مع المجرور في المحل لاضافة السائل اليه عايد الى الكتب الثلثة
والجار مع المجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف الاستثناء وهي اى حروف الاستثناء والا
الة على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وخلا وعدا وغير وسوى بالحركات
السين وغير ما مثل سواء بالكسر او بالفتح وخلا وحاخلا وحاعدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله
وبيد بمعنى غير ولما في مثل قوله تع لما عليها حافظ ما موصولة نذر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية
صلة وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من
ذكر شيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اى عامل النصب في ا
الموصول مع صلته الا قوله العامل مبتداء والاخيره اذ العامل الفعل السابق وهو لم اطو او السلام
الا على الاختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما نذر
بعض من ذكر الشيء او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما
تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيله قال بدل من ذكر البعض من الكل
والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو لغو في العماج اى لم اطو ذكر شيء والا اطوى بالباء ذكر ما
نذر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار اعني بحذف متعلق
بمنصوب المقدرين او على اى او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف
لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى
ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اى المضاف المحذوف ذكر وهو اى ذكر المحذوف
غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير ملفوظ للذكر وان اتحد في اصل الحروف
فافهم واما المجرور المحل على البدل لية اما من شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكره اى لم اطو
ذكر شيء والا اطو ذكر ما نذر فيجب يكون الذكر الذي او رد في التقدير هو عين الذكر المذكور اولا لان
البدل لا يتكرر العامل ومن هذا يظهر فاين قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه
او هو بدل من السائل في من سائلها والعامل فيه من اى لم اطو ذكر شيء مما نذر اى من المسائل
التي هي قبل في هذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب وشيء ومسائلها موجب والجواب ان معنى ا
الذكر المتعلق بشيء وهو من مسائل فرجعه اليه فالسهو في معاليه لان هو اخت حالته ولما كان ههنا
احرا بله كان منها ما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيله اولا باما او وثانيا ايضا باما او وثم لما
بقي ههنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور في سائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا
من الضمير

من الضمير المجرور في سائلها لعدم ساعة المعنى للزوم كون ما نذر كتابا له مسائل وليس كذلك
وذلك لان الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقدير لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب
الا مسائل ما نذر فيرجع حاله الى ان يقال الا الكتب الثلثة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه
الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل والمضاف اليه وهو
ما نذر بتقدير بحثه المبدل منه اى لتعيين و اد اليه من البين وهو الهاء في سائلها فاسد خبر
لما قيل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكر ثم على انا نقول
بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا بهذا ولكن الحق انه ليس المبدل في حكم التنحية لا معنى ولا
لفظا اما الاول فلا شتغالها في غير بدل الغلط فاين الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب
عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح اللب واللباب
ولكونه ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان
في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم
فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو
اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم التنحية فايذان منهم باستقلال البدل نفسه من غير ذكر المبدل
منه ومفارقته التاكيد والصفة وعطف بيان ومن هذا ظهر لك ان قول الشارح لان المراد بالتنحية التنحية
في المعنى لا في اللفظ عبارة عن التخفيف او شاع عطف على ما نذر فجاني حرف جر ما موصولة بينهم منصوب
اى لفظا بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه وعبارة المحاة
لانه عايد الى هم وعامل الظرف اى ناصبه محذوف وهو استقر وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد حذفه
مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع معموله اى الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته
مجرور المحل بفي متعلق بشاع والشين معطوف على شاع او على نذر والاول اولى لقربه ولم حرف من
حروف الجوازم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الظاهر
ان يقال وهما اى الساكنان والياء والدال فيه اى في المختص متعلق بلم ازد شيئا منصوب
لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيئا الا حرف من حروف الاستثناء ما موصولة كان فعل من افعال
الناقصة مع معموله جملة فعلية صلتها اسم مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بالتشديد
الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل حريا بالزيادة ثم اخر حريا
للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل

الا او لم از د على اختلاف مر ذكره في لم اطو او على البدلية من اشياء والعامل ح فيه لم از دد و ن
الا بل يلو لغو في العمل ح والجملة الثانية از د مع ما عملت فيه معطوفة على جملة لم اطو فهي اما في محل
الرفع ان كانت فاء فقطرات عاطفة او في محل الجزم ان كانت فاء جزائية وهاهنا مباحث الا
ستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن فيها اي في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة
من الاستثناء المكرر لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى
الامتحان والتجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان على عشرة دراهم قوله عشرة
مرفوع مبتدأ ولفلان خبره وعلى متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو قال له على عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا
ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني و
احد لا يليق ذكر وجه التخريج هاهنا ولا علينا ان ننبه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا لما
اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها
سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا
منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الرضي والتعليق
سبيل هذه المسئلة الجمع المثبت على حدة وجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو
المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت
الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فان القائل لما استثنى الاثنين بقي ثمانية
ولما استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لا ابدال يكون ذلك الا استثناءات الباقية كلها من
العشرة فبقوله الا تسعة نفي تسعة من العشرة فبقي واحد اه اعلم ان عبارة اللباب
في هذا الباب هكذا ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصلح دخوله فيه كان من المنفي اثباتا او
من الاثبات نفيا كقوله على عشرة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعده
الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى قال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا
واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان تقول له على عشرة الا تسعة الا ستة
الخمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا ثلثة الا اربعة هكذا الى التسعة فاللازم
واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحد صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة

بقي

بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين اذا قلت
الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان الاستثناء
المساوي عن المساوي او النقص عنه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة هاهنا كذلك انتهى اذا عرفت
هذا فلعل الشارح انما قال له على عشرة الا اثنين الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعرض الى الواحد بناء على
هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في اللباب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها
الا واحد كما لا يخفى على المدرك المنصف فلهذا احترزنا في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك
بالتدبر فانه مبحث يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى تقدير اخر قد لاح ببالي و
حال في قلبي قبل العثور على ما ذكرناه الا على ثم وجدته هو المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب
وهو الذي حققه بقوله واعلم ان في هذا المثال يكون التاسع المستثنى الاول الذي يستثنى منه الثا
ان كان منفيا كان الثامن مثبتا وان كان الثامن منفيا ونقول وجه الضبط هاهنا امران الاول ان يجعل
كل شفع كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والا
ربعة والاثنين مثبتا والثاني ان يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى
منه الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الوا
حد مثلا اذا اخرجت التسعة بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا ا
خرجت من هذه التسعة الثانية سبعة بقي اثنان واذا ضم اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت
من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه
السبعة ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة
واحدا بقي خمسة هذا وهاهنا فوائد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان طال الكلام منها ان الفعل
الواقع بعد الا لا يقع الا مؤولا ولذا لا يقع الا بعد النفي فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون
قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فبالاول ما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدأ وان
وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا
او ما معنى النفي في القسم نحو انشدك الا فعلت فان معناه ما اسألك الا فعلك فهو مستثنى
مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في
الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من جوز الحال من النكرة

ويجوز دخول الواو معا فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدل من احد لان
الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال سعيد الشيرافي
انما حذف من ليس الا وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا
يجوز اضماره نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول
القائل من حذف زيد فاجلدوه واحكم بعد ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى الكل
وعند ابي حنيفة رحمه يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن
فان قيل فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى
الثانية عندنا وعلى مذهبنا منصرف الى الجملتين معا لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على
طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء آخر
لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما التنزيلهما
منزلة شيء واحد ونترجمة على وزن دحرجة اي سمية الواو للعطف ترجمت فعل مضارع فاعل ومفعول
والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استفتيت او على الجملة ثم اذ دوالاول
من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب مجرور
بالباء متعلق بترجمت المصباح لا يخفى ان البس اسمه بهذا المركب المجوعي فلعل ذكر الكتاب يكون
منحيا نعظيما انه مجرور باضافة الكتاب اليه من العام الى الخاص كخاتم فضة لستضي اي ليستنير
بمعنى انما ترجمة بالمصباح لاستضائة بانواره على غلط خرجت عن اطرب جهتانه بهر واللام جارة وان
المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان يكون الفعل في قوة الاسم لكونها تاويل
المصدر كما مر في قوله حتى يعلق وليستضي فعل مضارع منصوب بها اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن
فيه اي في ليستضي وهو عايد الى الولد بانواره متعلق بيستضي والضمير المجرور محلا لاضافة الانوار اليه
راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة في مباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية
لان المص شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجمل والجملة اما الازالة اي ازالة الظلمة في المصباح
فظ واما الازالة في المختصر فانه مزيل لظلمة الجهل بالمجاز انه متعلق بمزيل والاستعمال به عطف تعبيري
وهي في الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه
المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضمير استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية
قوله قرينة لها امام فوع على انه خبر بعد خبر او صفة للتخييلية واما منصوب على الحالية فتدبر وليستضي اي

بقيته

يقنع ٥١

معطوف على ليستضي والضمير المستتر عايد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول ليستضي وهو بمعنى الغنائم
جمع غنيمة والاضافة فيهما اي في انواره اضافة عام الى الخاص اي مغانم من الانوار فيكون اضافته بمعنى من
كخاتم فضة لان مغانم المراد ههنا هي الانوار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الا
ضافة بمعنى من لاحاديهما وهي كون المضاف محمولا لموجود ههنا والمراد بها اي بتلك الانوار الحاصلة
من المختصر ما الشريف التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الانوار اليه راجع
الى المختصر وكسرته فعل فاعل ومفعول وهو اي المفعول الضمير البارز المتصل وهو عايد الى المختصر
والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسرته طويته طيا وهو ضد النشر يعني طويته على كسر عبد القاير
لان الثياب المغسولة اذا انشرت طويت على كسر القصار فكان المص شبه هذا المختصر بالثوب
المطوي وجعله مثنيا منصوب على انه حال او مفعول ثان على حرف جر مجرور بها متعلق بكسرته
ابواب مجرور لاضافة الخمسة اليها الباب في الاصل باب البيت قيل الخالص ههنا به لانه لابد حل
في مدخوله الا بعد المجاز عن بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتداء اي الاول صفة
الباب هو تقييض الآخر اصله اوول على وزن افعل على راي من يجوز الاوسط فقلبت الهمزة واوا وادغمت
بدليل اولى مثل وجمع على اوائل واول وقيل اصله ووّل على وزن فوعل قلبت الواو الاولى به
همزة للتناسب في قوة المتكلم في الابتداء او لم يجمع على اواول للاستثقال فاذا جعلت اول صفة
لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة قرينة تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول
من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام وثانيه الاولى وجمعه اول مثل الاخرى والآخر في الاصطلاحات
جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء الجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا
النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات واعلم النحويات موافقا الاصطلاحات لان الكتاب اي النحوية اسند
الى محل الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما عرف غير مرة فان قيل ان النحوية ليست
بفعل اي فعل الاصطلاح ولا بمعناه مما اشتق من الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق بما يفهم من
الكلام السابق اعني الاستفهام الانكاري اي الاسناد فيه لانه لا وجود له اي الاسناد الا فيهما
اي في الفعل ومعناه ولهذا اسمعهم يقولون ان الخبر لابد ان يكون فعلا او معنى فعل ما وليس مثل
قولنا زيد اخوك دعمرو غلامك بمثل مواجبك ومملوكك قلنا ان الياء فيهما اي في النحوية ياء النسبة
فيكون في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم محض كرجل وشمس
وبصرة فلا يصح الوصف به واذا انسبت وقلت نحوي وهاشمي وبصري الخطر في سلك الصفات

حتى تقول يرفع الهندي الغلام على انه فاعله في قولك رجل يهدي علامه فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات
جمع المصطلحات النحو ولهذا اي لكونها جمع المصطلحات جمعت الاصطلاحات اي جمعت
بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اي الاصطلاح وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا
يجمع ولهذا اي ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى المقول
والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهي اي الاصطلاحات التي
هي بمعنى المصطلحات عبارة عن الفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف
والكلام وانواعه اي انواع الكلام من الجملة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل
ان يكون الجملة قسمين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا ياتي الا من اسمين
او من فعل واسم فان بدئت بالاسم تسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان زيدا قائم وهل
زيد قائم وما زيد قائما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو واقائم الزيدان وما قائم الزيدان
عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامر وبعض من الجمل الفعلية دون الاسمية وان
بدئت بفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان تقدير ضربت
زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللباب وابن مالك لكن الزمخشري
وصاحب اللباب الحقا باعتبار بين اخريين وجعلاها قسمين اخريين من الجملة وبيانه ان الجملة
الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمون بذلك الاسم الاصلي
على العموم والا فان تضمن الشرط يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من فعلين نحو ان يكرمني
اكرمك او من الشرطية معنى نحو ان كان متى زيد يكتب فلو حرك يده فحيث لم تحرك ابني لم يكتب
وان لزم الاضمار تسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف او مقدرا فالجار والمجرور
نسميه ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد وما عندك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى
قيد زاده صاحب الغاية في شرح اللباب قال وقولي معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون
جملة شرطية لفظا لانهم لا يقولون بين ... في الشرط فاذا اراد وذلك اذا دخلوا كان واسندوه
الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقوله التي تتوقف
صفة الالفاظ عليها اي على تلك الالفاظ المتعددة المباحث الآتية فلهذا اي فلتوقف المباحث
الآتية عليها قدم المص هذا الباب الكائن في الاصطلاحات على سائر الابواب في العوامل
الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع المحل على خبرية للمبتدأ اي اللفظية مجرورة على انها صفة

هذا او ارده اي عقبه بقوله الباب
رفعه اي هو نوع بالابتداء التام نوع ح
تقدير اعلى انه صفة الباب صح

العوامل

العوامل القياسية مجرورة صفتها ايضا اي كاللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب
الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية
مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما
واحدا على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله فهذا لكان
اظهر فلك ان تجري انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب او لا والسماعية غير مطردة
مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا نصب على المصدرية اي مثل مثلا وتجر على وزن تحمد صيغة مؤنث ولم
اي لفظ لم تجزم بضم الميم سماعية تجزم لقوله قولنا وقوله تنجم فيما سمع من العرب وصفه كاشفة للسماعي
وليس لك ان تجاوز انت عما سمعه من العرب ولا شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد
لان ما لا يطرد في كلام لم يجر مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في العقود
قوله النادر اي الشاذ فقط وقوله الخارج صفة بعد صفة لان الشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى
بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واي ابواب
السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيه
بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وهي ليست بمحسوسة بالبصر
بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب
فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابتداء الرافع للمبتدأ والخبر او وقوع المضارع موقع جنس
الاسم الرافع للمضارع او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة
عند الاخفش على ما سيجيء في آخر الكتاب الباب الرابع ولا شك ان كل واحد منهما معنى عقلي لا
يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد المزية
بمعنى الفضيلة فعلية لا فعيل لها في الاصل ثم زيدت عليها تاء فصلت وجمعها المزايا ثم قدم المص
الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب الخامس في فصول من العربية لان المراد
من علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية
بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث وغيرها فانها من
متممات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن
وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث يشتمل الثاني المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول
والا المقصود من هذا الفن متقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس

وافراد الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات
بالجمع وخبره مع ان موصوفها جمع وهو العوامل ليعلم ما ذكره ثانيا في الكتب المطبوطة اي في قوله مختصر انه
المطبوطة ولعل المطبوطة وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد لنا ان نذكر وجه الحصر اي حصر
ابواب الكتاب في خمسة بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا
عليه للمباحث الآتية اولا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه
المباحث الآتية فلا يخلو من ان يكون البحث من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو
من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اي ما يكون العامل فيه قياسيا
هو الباب والثاني اي ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اي ما يكون
العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية
فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هذا
الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون لشيء آخر لم يكن فيه تلك الفصول
قلنا اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار اما عقلي اي مردد بين النفي والاثبات يجزم العقل
بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائي اي لا يكون كذلك بل يستفاد التتبع والاستقراء
وهو المشهور بين الجمهور لكن الثاني بعضهم بمناقشي آخر وسماه حصرا جعليا وبيانه ان ذلك
الاستقراء اما ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون المقسوم ما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام
كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم مسمى
بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقرائي وان تعلق به فيسمون بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول
هذا السؤال عام الورود في كل حصر جعلي لا عقلي لان بديهة العقل كافية فيه لا يلتفت اليه
شبهة يمكن ان يرفع ذلك السؤال العام بالاستقراء بمعنى اذا لم يكن البحث من جهة العاملية
يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء في اجزاء الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون
شيئا آخر غير الخامس ثم شرح هذه الاوراق تمت بعون الملك الرزاق مع تاليفه
وتوسيله على يدي افقر عباد الله العلي يعقوب بن سيد علي .

غفر الله تعالى لهما مع المسلمين اجمعين
امين يا رب العالمين وصلى
الله على محمد وآله اجمعين
يا معين
تم



رجل ضرب عالما او معلما فكاما قبل سعاين مبا فخذاوه قطع اليد والرجم عند ابي حنيفة والشافعي رحمهما الله وعندهما القطع دون الرجم

ومن شتم طالب العلم في حال الغضب بلفظ الحمار او الخنزير على وجه الاستهزاء يكفر ويقع طلاقه لانه علم الله معه ومن شتم علم الله فهو كافر

هو انه طرح الدين وكذا في جامع الرموز لمولانا [illegible] الدين

صاحب ومالكی [illegible]

دعاء

استسقاده بونی قرائت ایده

اللهم اسق عبادك وبهيمتك

وانشر رحمتك واحي بلدك الميت

برحمتك يا ارحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه محمد واله واصحابه اجمعين

حا ع تاره خان بولدی

با

عی تامر

التحيات لله بادشاهی

ال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم

قال [illegible] ضرب عمرو فاطمة

فعل مجهول مضاف اليه

[illegible] علی الظرفية [illegible]

[illegible]

ان هذه تذكرة

لعینم افندی حرامس

هر کیم یا رب اسمنی کاغذه یازوب یاده بغیشلا
بیشورد قطره دن ... نفسنی مجمده
حیره دار ... مجید

مجید
حبیب ملك

دبقم ... کفاید نقش حرد
ادل مادت یوللامه
ده فم و یقل معروف
ویولیده یوده افدم کلده

... بجاه فکر قیم
ابتدا که بولدی که ... ربوب ... اومده العالمین ... شکلدن جوان القریب
ایدوم نیم سن بنکوده ... یا رب ... فلکی کبی جبر ایدیکیر
بم دوحم اوب ابتدا اوت ...

طلوع ایت ای مه طلعت کونش رخسار

ایی و اوکه ماننده دولر

شعر مولانا نظامی

کر بخن کار میسر شدی کار نظامی بفلک بر شدی

مثنوی

لنك لوك خفته شکل بی ادب سوی او می غیژ و او را می طلب